

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة:

أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الحقيقي: دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة (2000 - 2022)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د . ساحلي لزهر

من إعداد الطالب:

- بومسلة ابراهيم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سلامة وفاء	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
ساحلي لزهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا، مقرر
خشمان الخنساء	أستاذ مساعد (ب)	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 - 2024



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة:

أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الحقيقي: دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة (2000 - 2022)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د . ساحلي لزهر

من إعداد الطالب:

- بومسلة ابراهيم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سلامة وفاء	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
ساحلي لزهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا، مقررا
خشمان الخنساء	أستاذ مساعد (ب)	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 - 2024



السنة الجامعية: 2024 / 2023

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضى أسفله الأستاذ: الدكتور زهر ساجد؛ الرتبة العلمية: أستاذ الأعلام العالي
المشرف على مذكرة الماستر والموسومة ب: **التراخيتمان الموجه للقطاع الخاص -
علم النحو الاقتصادي الحقيقي: دراسة مقارنة لعموم الدول العربية
للفترة (2002 - 2022)**
من إنجاز الطالبين:

(1) إبراهيم بوسلطة

(2)

القسم: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ المناقشة:

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة

الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 08/10/2024



تأشير الأستاذ المشرف



تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): أبراهيم بوسيلة
تاريخ الميلاد 1989/04/13 بـ سكيكدة /ولاية: سكيكدة
عنوان الإقامة: حي الإخوة عياشي - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
رقم التسجيل: 2008 6000 534
وفي يوم: 2024 / 09 / 08

أصبح بأن مذكرة الماجستير الموسومة بـ:
أثر الائتمان الموجبه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الحقيقي؛
دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة (2000-2022)
السنة الجامعية: 2024 / 2023

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: ساحلي زهر

أقر أنها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من أشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد أنني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حال الأخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية

طبقا للمرسوم رقم 77/41 المتضمن
التصديقي على التوقيعات لاسيما المادة 2
المصادقة
الإدارة غير مسؤولة
عطي مضمون الوثيقة (9)

الإسم واللقب والتوقيع للطالب

أبراهيم بوسيلة

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها من قبل المشرف الإداري.

بانت و. 10722280
في 2024/09/08

سيد(ة): بوسيلة إبراهيم
موضوع: عالم توقيع

من مستنكف رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
ليلى سيسطة

08 SEPT 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ
سَاءَ مَا يَحْكُمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

لِلْإِهْدَاءِ

أهدي هذا العل الى الوالدين الكريمين

الى جميع أفراد أسرتي

الى جميع الأصدقاء

الى جميع أفراد الاسرة الجامعية

لالشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله

□ وصحبه أجمعين.

□ نشكر الله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ومنها توفيقه وتعالى على إتمام العمل.

□ نتقدم بالشكر الى الأستاذ المشرف على ارشاداته طيلة فترة الدراسة فجزاه الله كل خير.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير الى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

□ التسيير

الملخص:

هدفت الدراسة الى قياس أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الحقيقي لعينة من الدول العربية للفترة (2000-2022)، وذلك بالاستعانة بأحد الأساليب القياسية المهمة الممثلة في نماذج بانل الساكن، حيث تم التعبير على المتغير التابع باستخدام لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، في حين استخدم مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص؛ لوغاريتم إجمالي الانفاق الحكومي؛ لوغاريتم التضخم.

تم التوصل الى العديد من النتائج من بينها: النموذج الأمثل لدراسة أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية للفترة (2000-2022) هو نموذج الآثار الثابتة؛ وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين متغير لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع متغير لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص؛ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم التضخم ولوغاريتم نصيب إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدول العربية المستخدمة في الدراسة؛ غياب العلاقة المعنوية بين إجمالي لوغاريتم الانفاق الحكومي ولوغاريتم نصيب إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدول العربية المستخدمة في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: ائتمان؛ نمو الاقتصادي؛ نماذج بانل الساكن؛ دول العربية.

Abstract:

The study aimed to measure the impact of private sector credit on the real economic growth of a sample of Arab States for the period 2000–2022, using one of the important standard methods represented in the Panel Residential Models, where the variant was expressed using logarithmic per capita GDP, while using a set of independent variables: logarithm; Logarithm total government expenditure; Inflation logarithm.

Several results have been achieved, including: the optimal model for studying the impact of private sector credit on the economic growth of a sample of Arab States for the period 2000–2022 is the fixed effects model; A statistically significant moral relationship between the logarithm variable and the logarithm variable for private sector credit; The existence of a statistically significant relationship between the logarithm of inflation and the logarithm of the share of the gross domestic product of the sample of Arab States used in the study; The absence of a moral relationship between the total government expenditure logarithm and the share of the gross domestic product of the sample of Arab States used in the study.

Keywords: Credit; Economic growth; Panel Residential Models; Arab States.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
-	البسمة	01
-	الاهداء	02
-	الشكر والتقدير	03
-	الملخص	04
-	الفهرس	05
-	قائمة الجداول	06
-	قائمة الأشكال	07
أ-ث	مقدمة	08
30-1	الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والائتمان المصرفي	09
1	تمهيد	10
18-2	المبحث الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي	11
8-2	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	12
18-9	المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	13
24-19	المبحث الثاني: ماهية الائتمان المصرفي	14
21-19	المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه	15
23-22	المطلب الثاني: مزايا الائتمان المصرفي وأسس منحه	16
24-23	المطلب الثالث: أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي	17
29-25	المبحث الثالث: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة السببية بين الائتمان الموجه للقطاع الخاص النمو الاقتصادي	18
26-25	المطلب الأول: الدراسات المحلية	19
28-26	المطلب الثاني: الدراسات العربية	20
29-28	المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	21
30	خلاصة	21
49-31	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي	22
31	تمهيد	23
42-32	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة	24
34-32	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	25

42-35	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	26
48-43	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها	27
45-43	المطلب الأول: تقدير النموذج الأنسب للدراسة	28
48-46	المطلب الثاني: التفسير الاحصائي والاقتصادي للنموذج الأنسب	29
49	خلاصة	30
52-50	خاتمة	31
58-53	قائمة المراجع	32
61-59	قائمة الملاحق	33

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
34-33	تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة	01
44-43	نتائج تقدير نماذج بانل الساكن لعينة من الدول العربية	02
45	نتائج إختبار خوسمان لبيانات عينة من الدول العربية	

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
5	مكانة تراكم رأس المال كمصدر من مصادر النمو	01
10	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	02
15	محددات الطلب عند كينز	03
18	محددات النمو حسب نظرية النمو الداخلي	04

المقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي عملية معقدة تتضمن زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد مما ينعكس في ارتفاع وتحسين مستوى معيشة الافراد، حيث يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية للدول، إذ يساهم في خلق فرص العمل، وتحسين الخدمات العامة، وزيادة الاستثمارات، ويتأثر النمو بعدة عوامل بما في ذلك السياسات الحكومية، مستوى التعليم والتكنولوجيا، والاستقرار الاقتصادي، ومع ذلك يواجه النمو تحديات مثل الفجوات الاقتصادية والآثار البيئية، مما يتطلب استراتيجيات مستدامة لضمان تحقيق نمو شامل ومفيد للجميع ويشير الائتمان المصرفي الى القروض والتسهيلات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للأفراد والشركات يلعب هذا النوع من الائتمان دورا حيويا في توفير السيولة اللازمة للاستثمار والاستهلاك، ويتأثر بمعدلات الفائدة والسياسات النقدية، زيادة الائتمان المصرفي، تعزز من قدرة الافراد والشركات على تحقيق أهدافهم الاقتصادية، مما يساهم في دفع العجلة الاقتصادية، ويهتم الائتمان الخاص بالقروض والتسهيلات المالية المقدمة من جهات خاصة، مثل الافراد أو الشركات دون تدخل البنوك، ويشمل ذلك استثمارات مباشرة، قروض بين الافراد، أو حتى التمويل الجماعي، حيث يتميز الائتمان الخاص بمرونته وسرعته في تلبية احتياجات الافراد والشركات، مما يساهم في تقديم خيارات تمويل بديلة تدعم الابتكار والنمو.

تتكامل أنظمة الائتمان المصرفي والخاص في دعم النمو الاقتصادي، بينما يوفر الائتمان المصرفي الأساسيات المالية اللازمة لتوسيع الأعمال، حيث يعزز الائتمان الخاص الابتكار ويزيد من فرص التمويل البديلة، مما يتطلب هذا التوازن إدارة دقيقة لتقادي المخاطر المالية وضمان استدامة النمو، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

مما سبق اليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

الى أي مدى يؤثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية للفترة (2000-2022)؟

الأسئلة الفرعية:

تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن ذكرها على النحو التالي:

- هل تعتبر نماذج البائل الأنسب في دراسة أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟.

- هل هناك أثر للائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية للفترة (2000-2022)؟.

- ما هو نوع التأثيرات للائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية للفترة (2000-2022)؟.

فرضيات الدراسة:

بناء على الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر نماذج البائل الأنسب في دراسة أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

- هناك أثر للائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية للفترة (2000-2022).

- وجود تأثيرات ثابتة للائتمان الموجه الخاص على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية للفترة (2000-2022).

أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الدول العربية ذات أهمية كبيرة، حيث تساعد على فهم كيفية تأثير مستويات الائتمان على معدلات النمو وتحديد السياسات المالية الفعالة التي يمكن أن تحفز الاستثمار وتؤدي الى تنمية مستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين الائتمان والنمو، وتقييم فعالية السياسات النقدية وكشف الفجوات التي تعيق وصول القطاع الخاص الى التمويل، من خلال هذه التحليلات يمكن تقديم توصيات قائمة على الأدلة لتحسين الوصول الى الائتمان، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر أهم الأسباب الذاتية لإختيار موضوع الدراسة هو الميول والرغبة في معالجة الموضوع، بالإضافة الى المساهمة في إثراء المعارف الشخصية، في حين تكمن الأسباب الموضوعية لإختيار الموضوع على اعتبار الدراسة تتناول أحد القضايا المهمة نظرا لأهمية الائتمان الموجه للقطاع الخاص في تفعيل النمو الاقتصادي ودفع عجلة النمو.

الإطار الزمني والمكاني:

تم التعامل مع سلاسل زمنية وبيانات مقطعية فإن الإطار الزمني يغطي الفترة الممتدة من 2000-2022، أما الإطار المكاني فهو يشمل 13 دولة كعينة ممثلة للدول العربية.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات للدراسة تم اتباع المنهج الوصفي بالتطرق الى أهم الأدبيات النظرية لكل من الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، وكذا المنهج التحليلي بالتطرق الى تحليل تلك الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي الذي يتضمن استخدام الأسلوب القياسي ممثلا في نماذج بانل الساكن من أجل تفسير النتائج المتحصل عليها لإختيار أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية.

تقسيمات الدراسة:

قسمت الدراسة بالأساس الى فصلين رئيسيين، حيث شمل الفصل الأول الإطار النظري للنمة الاقتصادي والائتمان المصرفي والذي تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول أساسيات حول النمو الاقتصادي، في حين خصص المبحث الثاني للحديث عن ماهية الائتمان المصرفي، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الدراسات التجريبية التي تناولت موضوع الدراسة، في حين تضمن الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة، حيث خصص المبحث الأول للطريقة والأدوات المستخدمة، في حين خصص المبحث الثاني للتطرق فيه لعرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها.

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة في كيفية الربط بين متغيري الدراسة من الناحية التطبيقية والحصول على البيانات بالخصوص، كون أن العينة تمثلت في الدول العربية، وبالتالي من الصعوبة توفير البيانات من أجل إجراء دراسة قياسية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي والائتمان المصرفي

تمهيد:

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث يلعب دور الوسيط المالي بين أولئك الذين يرغبون في حشد مدخراتهم لتحقيق مكاسب مادية من جهة، وبين أولئك الذين يرغبون في الحصول على تمويل كاف لاستثماراتهم القائمة المستقبلية. إن وجود قطاع مصرفي متكامل يعمل على توفير التمويل اللازم سواء للمؤسسات أو الأشخاص أو حتى الحكومات في بعض الأحيان يساهم في دفع عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي على حد سواء. وبالنظر إلى التغيرات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية، فإن دور الأنظمة المصرفية في دعم مسيرة النمو لا بد له أن يحقق ما توجب على التمويل أدائه من أجل أن يكون له تأثير على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الإدارة السليمة للأموال وكفاءة عملية منح مختلف أشكال الائتمان ويعد موضوع الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي من المسائل الهامة التي شغلت حيزا كبيرا ضمن الأدبيات والنظريات الاقتصادية ومختلف الدراسات الحديثة من حيث الدور الإيجابي والسلبي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تقديم دراسة نظرية شاملة لمختلف المتغيرات المتعلقة بالدراسة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: تضمن المبحث الأول مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه ومصادره وخصائصه ومحدداته، وكذا النظريات المفسرة له، كما تضمن المبحث الثاني مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه ومزاياه وأسس منحه وعلاقته بالنمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فتضمن عرضا وتليخيصا لمجموعة من الدراسات المهمة ذات الصلة بموضوع البحث، وكذا بيان ما يميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات.

المبحث الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى إليه كل الدول والإنجاز الذي يقيم ويقاس به أداء الحكومات، إذ ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني لهذه الدول، إذ حظي مفهوم النمو الاقتصادي عبر الزمن باهتمام كبير من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، حيث تم تناول هذا المفهوم من جوانب مختلفة حاول من خلالها الاقتصاديون تحديد محددات للنمو الاقتصادي، وصياغة نماذج تعبر عن آلية تطوره، إلا أنه وفي كل مرة تتعرض النظرية السابقة للانتقاد، ولأهمية الموضوع سنتطرق له من عدة جوانب.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه، بالإضافة إلى مصادر النمو الاقتصادي وخصائصه، وذلك على النحو التالي:

1. مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه:

1.1. مفهوم النمو الاقتصادي:

اختلف الدارسون للنمو الاقتصادي في تحديد تعريف شامل لجميع جوانبه فهناك جملة من التعاريف نذكر منها:

تعريف 1: "يمكن تعريفه عموماً بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين". (بن قذور، 2013، صفحة 63)

تعريف 2: "هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي". (عجمية و آخرون، 2008، صفحة 77)

تعريف 3: "يعرف النمو الاقتصادي بوصفه الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني، ويقاس النمو الاقتصادي تقليدياً بوصفه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، وعادةً فإن النمو الاقتصادي بحسب بصيغ حقيقية (وهذا يعني صيغ تحسب التضخم وتطرحة من النمو)". (القرشي، 2010، صفحة 71)

تعريف 4: "إن النمو الاقتصادي يعني تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي (القيمة السوقية المعدلة من فترة زمنية) التي تقيس تطور مستوى المعيشة". (حواس، 2021، صفحة 3)

تعريف 5: "يعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وتقصد بمعدل الدخل الفردي الكلي مقسوماً على عدد السكان". (عطية، 2003، صفحة 11)

تعريف 6: من جانب آخر يعرف سيمون كازنت -الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971- النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية الى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها". (أحمد، 2019، صفحة 203)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه: "حدوث زيادة مستمرة على المستوى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

◀ مفهوم النمو الاقتصادي الحقيقي:

يقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي حيث:

$$TC_t = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

وهذا المعدل يمكن أن يكون اسمياً أو حقيقياً، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل، إما اسمي PIB_N أو حقيقي PIB_R ، ويمكن كتابة علاقة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي - معدل التضخم

أما مقياس النمو الاقتصادي الذي يحمل معنى أكثر من غيره من المقاييس فهو مستوى الدخل الحقيقي للفرد ويمكن حسابه كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الإجمالي - معدل نمو السكان

(ضيف، 2015/2014، الصفحات 10-11)

2.1. أنواع النمو الاقتصادي:

1.2.1. النمو التلقائي Spontaneous Growth:

يحدث النمو التلقائي نتيجة لديناميكيات السوق الطبيعية، دون الحاجة إلى تخطيط منهجي. في هذا النموذج، يقتصر دور الدولة على تقديم الدعم وتكملة عمل السوق. يتميز هذا النوع من النمو بطابعه البطيء والتدريجي والمتسلسل، رغم أنه قد يواجه اضطرابات قوية قصيرة الأمد بسبب التقلبات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن طبيعته الذاتية التحرك تمنحه خاصية الاستدامة والاستمرارية على المدى الطويل. (لعجال، 2017/2016، صفحة 73)

1.2.2. النمو المخطط Planned Growth:

يعتمد هذا النمط من النمو الاقتصادي بشكل أساسي على التخطيط المنهجي والواعي، فعالية هذا النهج ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاءة المخططين في صياغة استراتيجيات اقتصادية سليمة، وكذلك بمدى واقعية هذه الخطط وعوامل

أخرى مهمة تشمل المتابعة الدقيقة للتنفيذ ومشاركة المجتمع في العملية. إذا استمر هذا النوع من النمو لفترة زمنية ممتدة، فإنه يتطور إلى نمو مستدام، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. (اسماعيل، 2022/2021م، صفحة 74)

1.2.3. النمو العابر **Transient Growth**:

يفتقر هذا النوع من النمو الاقتصادي إلى الاستقرار والديمومة، حيث أنه ينشأ كرد فعل لظروف طارئة، غالباً ما تكون خارجية المنشأ. هذه العوامل عادة ما تكون مؤقتة، وبزوالها يتلاشى النمو الذي أحدثته. تُعد هذه الظاهرة شائعة في العديد من الدول النامية، خاصة الدول العربية المصدرة للنفط. فعند ارتفاع أسعار النفط، تزداد الاستثمارات وتتدفق العمالة، لكن سرعان ما تنخفض الصادرات النفطية عند هبوط الأسعار، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. (زرودي، 2017/2016، الصفحات 87-88)

2. مصادر النمو الاقتصادي وخصائصه:

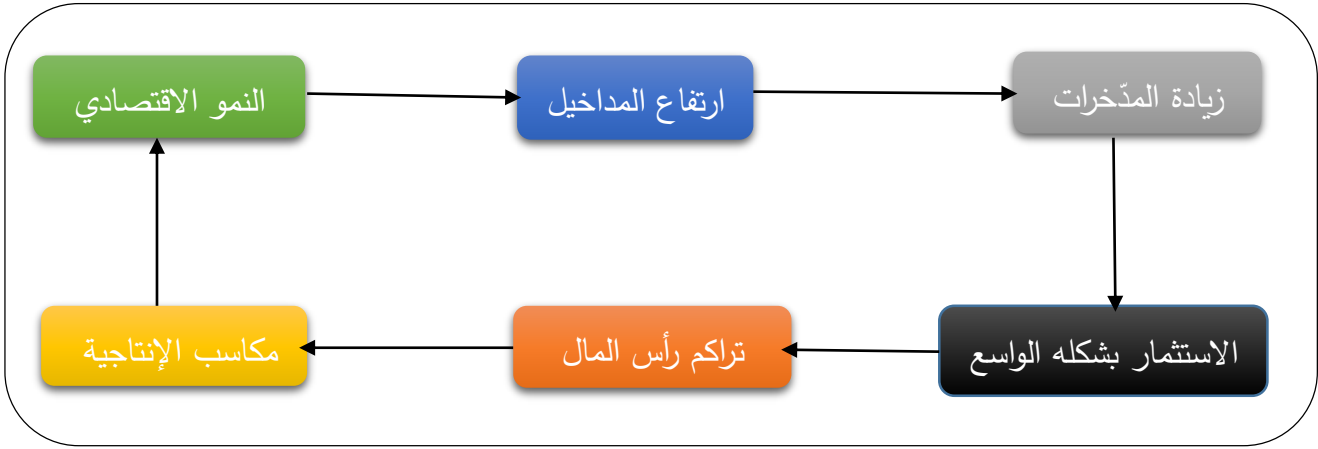
1.2 مصادر النمو الاقتصادي:

تعتبر عملية تحديد وفهم مصادر النمو الاقتصادي، إلى جانب القدرة على التحكم فيها، من الأهداف الرئيسية لنظرية النمو الاقتصادي. تعتمد العملية الإنتاجية على استخدام عوامل الإنتاج المختلفة. يمكن لأي مجتمع زيادة إنتاجه إما عن طريق توسيع حجم الموارد المستخدمة (المدخلات)، أو من خلال تحسين إنتاجية هذه الموارد. يتحقق تحسين الإنتاجية عبر رفع جودة العمالة، واستخدام تقنيات وآلات متطورة، وتطبيق أنظمة إدارية أكثر كفاءة، بالإضافة إلى تبني سياسات حكومية تتسم بالمرونة والفعالية. وتتنوع المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي لتشمل عدة عوامل: (حمدان، 2020، صفحة 75)

1.1.2 تراكم رأس المال:

يشمل النمو الاقتصادي استثمارات جديدة في مجالات متعددة كالأراضي، المعدات الصناعية، والموارد البشرية. يحدث التراكم الرأسمالي عندما يتم تخصيص جزء من الدخل الحالي للادخار، بهدف استثماره لاحقاً لتعزيز نمو الدخل والإنتاج في المستقبل. فالمنشآت الصناعية، والمعدات، والآلات تساهم في زيادة رأس المال المادي للدولة، مما يتيح التوسع في مستويات الإنتاج. هذه الزيادة في رأس المال تمكّن من تحقيق مستويات إنتاجية أعلى، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي الشامل. (حقيقة، 2019/2018م، صفحة 7)

الشكل 1: مكانة تراكم رأس المال كمصدر من مصادر النمو الاقتصادي



المصدر: Jean-François Freu, op-cit, P :16

2.1.2 عنصر العمل:

يعتبر عنصر العمل ركيزة أساسية في زيادة الإنتاج ورفع معدلات نمو الناتج الوطني. يرتبط نمو القوى العاملة ارتباطاً وثيقاً بالنمو السكاني، حيث أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى توسع السوق المحلي وزيادة حجم القوى العاملة. ومع ذلك، فإن الاهتمام بجودة العمالة لا يقل أهمية عن كميته. يمكن تحسين نوعية العمل من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، وتحسين الرعاية الصحية للعاملين. هذه الاستراتيجيات تساهم في رفع إنتاجية العمالة، مما يعزز النمو الاقتصادي بشكل عام. (مسعودي، 2012/2011، صفحة 54)

3.1.2 الموارد الطبيعية:

تشمل الموارد الطبيعية مجموعة متنوعة من العناصر: سطح الأرض المستخدم في الزراعة والصناعة، بما فيه من غابات ومراعٍ؛ باطن الأرض بثرواته المعدنية ومصادر الطاقة كالنفط والفحم؛ الموارد المائية من أنهار وبحار ومحيطات وما تحويه من أحياء مائية؛ والغلاف الجوي بمكوناته الغازية المختلفة. ولكي تكتسب هذه الموارد قيمة اقتصادية، يجب إدخالها في دائرة الاستغلال الاقتصادي، وهذا يتطلب توفر شرطين أساسيين: أولاً، المعرفة والمهارة الفنية اللازمة لاستخراج المورد واستخدامه بكفاءة؛ وثانياً، وجود طلب فعلي على المورد ذاته أو على الخدمات والمنتجات التي ينتجها. بتحقيق هذين الشرطين، تتحول الموارد الطبيعية إلى عناصر فاعلة في النظام الاقتصادي، مساهمة بذلك في عملية التنمية والنمو. (زقير، 2015/2014، صفحة 10)

4.1.2 التقدم التقني:

يُعرف التقدم التقني بأنه المعرفة والابتكارات الجديدة التي تساهم في زيادة الدخل القومي. لفهم أهميته، لننخيل سيناريو حيث تكفي موارد المجتمع بالكاد لاستبدال رأس المال المتهالك. إذا تم استبدال الآلات القديمة بأخرى مماثلة، سيبقى رصيد رأس المال ثابتاً دون زيادة في الدخل القومي. لكن إذا تم إحلال المعدات القديمة بأخرى أكثر تطوراً

وإنتاجية، فإن الدخل سيرتفع. هذا النمو في الدخل ينبع من تطور المعرفة الفنية داخل المجتمع أو استيرادها من الخارج، مما يوضح الدور الحيوي للتقدم التقني في النمو الاقتصادي. (عيسى، 2015/2014، صفحة 6)

5.1.2 التنظيم الاقتصادي الكفاء:

تتميز الدول القادرة على تحسين كفاءة استخدام مواردها بقدرتها على تحقيق مستويات إنتاج أعلى، مما يعزز نموها الاقتصادي. هذا يتطلب تحقيق الكفاءة وتجنب الإسراف في استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات الضرورية. ولتحقيق ذلك، يُفضل إعطاء السوق دوراً أكبر في توزيع الموارد على القطاعات الاقتصادية، مع الحد من تدخل الدولة المباشر في القرارات الاقتصادية. هذا النهج يعزز الكفاءة الاقتصادية من خلال تحفيز الدوافع الشخصية وتشجيع السلوك الإنتاجي، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للمواهب البشرية والموارد المتاحة. (زرودي، 2017/2016، صفحة 96)

2.2 خصائص النمو الاقتصادي:

لقد حدد الاقتصادي الأمريكي سيمون كوزنتس عدة خصائص للنمو الاقتصادي، من أبرزها التحول الهيكلي من اقتصاد زراعي إلى صناعي وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة. كما أنه يترافق في البداية مع زيادة التفاوت في توزيع الدخل قبل أن يتراجع مع تقدم الاقتصاد، وهو ما يعبر عنه بمنحنى كوزنتس، إضافة إلى ذلك يرتبط النمو بتغيرات ديمغرافية تشمل انخفاض معدلات الوفيات وزيادة متوسط العمر مع تراجع معدلات النمو السكاني. ويمكن تلخيص باقي الخصائص فيما يلي (خبابة، 2014، الصفحات 16-17):

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائياً ولذلك لا يحتاج الى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو ان دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فان الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي الى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي الى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الامن الوطني.

3.2 محددات ومقاييس النمو الاقتصادي:

1.3.2 محددات النمو الاقتصادي:

يقصد بمحددات النمو الاقتصادي مختلف العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي من جهة ودرجة تأثير كل محدد او عامل من هذه العوامل في معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وقد حدد نموذج سولو الذي يعتبر أحد أهم اسهامات المدرسة النيوكلاسيكية مصادر النمو الاقتصادي في دالة الإنتاج البسيطة والتي تأخذ الشكل:

$$Y = f(K, L, T)$$

Y : يمثل الإنتاج، K : يمثل عنصر راس المال، L : يمثل عنصر العمل، T : يمثل عامل التكنولوجيا.

ومن خلال دالة الإنتاج التقليدية نستنتج محددات النمو الاقتصادي والتي تتمثل في:

- راس المال: ويتكون عادة من المعدات، والهياكل، والآلات، والمخزونات التي تساعد على تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد، فمخزون راس المال ما هو الا كمية الأصول المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات.
- العمل: ويتمثل في مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.
- التكنولوجيا: تعرف بانها المعرفة التي تسمح بتحويل مدخلات الإنتاج الى مخرجات، وبوجود معرفة أكبر يمكن إنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات بنفس كمية عوامل الإنتاج من خلال زيادة السرعة والجودة في المنتج.
- وعلى الرغم من أهمية نموذج سولو الا انه اهل مصادر أخرى للنمو الاقتصادي كانت تبدو مهمة جدا والتي من بينها:
 - النمو السكاني: يعرف بانه اختلاف حجم السكان في مجتمع ما عبر القنوات الزمنية بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة. (أعراب وهيبة و ساحلي زهر، 2023، صفحة 100)
 - البيئة الاقتصادية: يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي في أي بلد دعماً من جوانب متعددة، سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. يجب توفير بيئة مناسبة تعزز النمو وتدعم المشاريع والاستثمارات بدلاً من عرقلتها. وتشمل البيئة الاقتصادية العوامل التي تسهم في تحقيق أهداف النمو، مثل وجود نظام مصرفي فعال يمكنه تمويل عمليات النمو، ونظام ضريبي مرن لا يعرقل التوسع الاستثماري. (بوقفطان ، 2023/2022، الصفحات 121-122)

- التجارة الخارجية: أجريت العديد من الدراسات لتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مع التركيز على أهمية الصادرات كمحدد رئيسي لمعدل نمو الاقتصاد. وقد سعت هذه الدراسات إلى توضيح العلاقة المتبادلة بين تطور نشاط التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. وبناءً على الأبحاث التجريبية في هذا المجال، يتضح بشكل مستمر وجود روابط وثيقة بين زيادة الصادرات والنمو الاقتصادي. (قريبي و آخرون، 2020، الصفحات 160-161)

2.3.2 مقاييس النمو الاقتصادي:

يستخدم في قياس النمو الاقتصادي معايير تعتمد في مجملها على الدخل سواء في شكله الاسمي او الحقيقي والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر ومن معاييرها نجد:

- **مقياس الدخل الوطني الكلي:** حيث يعتمد هذا المقياس من اسمه على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، إلا ان هذا المقياس لقي بعض المعارضة لكون ان الزيادة في الدخل القومي يجب ان يرافقها معرفة بعدد السكان في الدول محل المقارنة.

- **مقياس الدخل الوطني الكلي المتوقع:** والذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة وامكانياتها المختلفة ولذلك يوصي بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المقياس (بن قلبية، 2016/2015، الصفحات 70-71).

- **متوسط نصيب الفرد:** ويعتبر من أكثر المعايير استخداما حسب الكثير من الاقتصاديين، غير ان قياسه يعرف بعض المشاكل والصعاب في البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف اسس او أساس السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج حيث:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفترة } t-1}$$

ويستخدم هذا المقياس لقياس نمو الدخل في فترتين متتاليتين وهو لا يصلح لقياس النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى لذلك (مداني، 2017/2016، صفحة 72).

- معادلة « singer »: حيث في سنة 1952 وضع « singer » معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D=SP-R$$

حيث ان (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، واما (P) فهي إنتاجية راس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين R تمثل معدل نمو السكان، حيث قام « singer » بافتراض ان S= 6% من الدخل الوطني، و P=0,2% و R= 12,5% فان معدل النمو السوي لدخل الفرد هو (D= 0,05)، وهو يوضح ان دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم ان افتراضات « singer » كانت صادقة في عهده فهي غير كذلك في الوقت الحالي (كيداني، 2013/2012، صفحة 23).

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي وأولهم الكلاسيك الذين واكبوا الثورات الفكرية والصناعية وحاولوا تفسيره حسب اتجاهاتهم الفكرية، ثم بعد ذلك قدم رواد المدرسة النيوكلاسيكية والحديثة أعمالاً كثيرة حول النمو الاقتصادي أهمها نموذج Harrod-Domar والنموذج المقدم من قبل Solow، إلى غاية ظهور نظرية النمو الداخلي.

1. النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

شغلت نظرية النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح كل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال: آدم سميث، ريكاردو مالتوس، كارل ماركس وغيرهم، وكان تحليلهم مستنداً على عدة فرضيات أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة والاستخدام الكامل للموارد إضافة إلى الحرية الفردية في ممارسة النشاط وقد كانوا ينظرون إلى النمو الاقتصادي على أنه "نتاج عملية التراكم الرأسمالي" (مسغوني، 2021/2020، صفحة 22).

1.1 النمو الاقتصادي عند آدم سميث:

يرى آدم سميث أن تقسيم العمل هو أساس النمو الاقتصادي فأميزته تبرز في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أنه يعتبر شكلاً من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج، ويعتبر آدم سميث كذلك أن عملية النمو الاقتصادي هو عملية تراكمية ناتجة عن تراكم رؤوس الأموال المنتجة وبالتالي الفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وبذلك يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، ولذلك فهو يدعو إلى ترشد الاستهلاك قصد الحفاظ على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار.

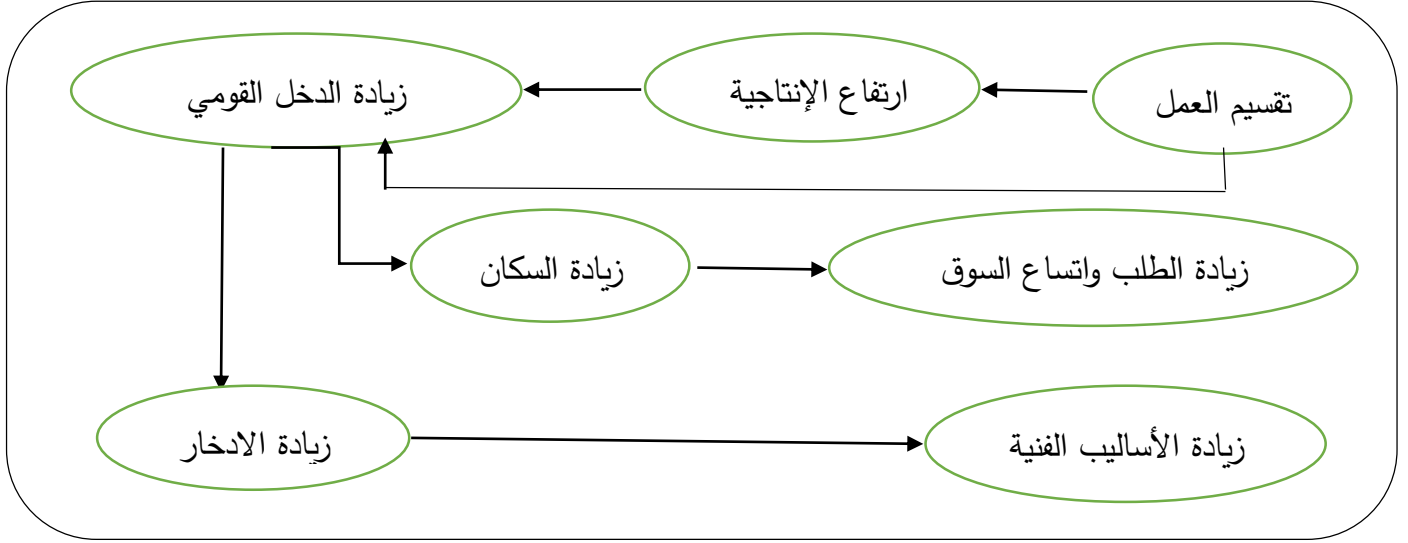
وحسب آدم سميث فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية والمتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال، حيث تكون دالة الإنتاج حسبها كما يلي:

$$Y = f(L, K, N)$$

حيث: Y: الإنتاج، L: العمل، K: رأس المال، N: الأرض

كما يشير آدم سميث إلى تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل، حيث ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع معدلات النمو السكاني مما يزيد الطلب الإجمالي في السوق، ويمكن تلخيص آدم سميث في الشكل التالي (ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 16-17):

الشكل 2: تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: (سالم و محمد ، 1988 ، صفحة 61)

2.1 النمو الاقتصادي عند دافيد ريكاردو:

ارتبط اسم "دافيد ريكاردو" بالعديد من الآراء والأفكار الاقتصادية، بما في ذلك موضوعات مثل الربح والأجور والتجارة الخارجية. ركز ريكاردو اهتمامه بشكل خاص على القطاع الزراعي، حيث اعتبر أن "الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي". وقد أبرز أهمية الزراعة في توفير الغذاء للسكان، لكنه أشار إلى أنها تتعرض لقانون تناقص الغلة. لم يُعطي ريكاردو اهتماماً كبيراً لدور التقدم التكنولوجي في تقليل تأثير هذا التناقص. بناءً على ذلك، تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية قد تواجه حالة من الركود والثبات نتيجة لتناقص العوائد في الزراعة.

قسم "دافيد ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث فئات على أساس أن توزيع الدخل هو العامل الحاسم في تحديد طبيعة النمو الاقتصادي. الفئة الأولى هي الرأسماليون، الذين يسعون لتحقيق أقصى قدر من الأرباح وتكوين رأس المال. الفئة الثانية هي العمال الزراعيون، الذين يحصلون على دخلهم من الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون. أما الفئة الثالثة فهي ملاك الأراضي، الذين يتلقون الربح مقابل استخدام الأراضي التي يمتلكونها. بناءً على ذلك، اعتبر ريكاردو أن الربح والربح هما المصدران الرئيسيان لتكوين رأس المال، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو الاقتصادي. (قورسو،

2019/2018، صفحة 56)

3.1 النمو الاقتصادي عند روبرت مالتوس:

يُعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يبرز أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، مؤكداً أن الحفاظ على الأرباح يتطلب أن ينمو الطلب الفعال بما يتناسب مع إمكانيات الإنتاج. كما ركز على دور ادخار ملاك

الأراضي وتأثير عدم التوازن بين عرض المدخرات واستثمارات الرأسماليين، مما يقلل من الطلب على السلع ويؤدي إلى انخفاض الاستهلاك ويعيق التنمية الاقتصادية. أما في نظرية مالتوس حول السكان، فقد افترض أن النمو السكاني يحدث بمعدل أسرع من نمو الغذاء، حيث ينمو السكان وفق تسلسل هندسي بينما ينمو الغذاء وفق تسلسل عددي، مما يؤدي إلى حدوث مجاعات. ورغم تشاؤمية مالتوس، لم تتحقق هذه التوقعات بسبب التقدم التكنولوجي الذي ساهم في زيادة إنتاج الغذاء بمعدلات فاقت التوقعات، وظهور وسائل حديثة للتحكم في حجم السكان. (بن جدو ، 2024/2023، صفحة 139)

4.1 النمو الاقتصادي عند كارل ماركس:

يُعتبر "ماركس" مؤسس النظام الشيوعي، وقد قام بتفنيد آراء الرأسماليين في مجال النمو الاقتصادي من خلال نظريته التي تعتمد على مجموعة من الفرضيات. تقوم نظريته على تحليل طبيعة وظيفة الإنتاج في المجتمع، والابتكار والاختراع، وطريقة تراكم رأس المال، إضافة إلى فرضيات تتعلق بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

تُعد نظرية فائض القيمة حجر الزاوية في النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي، حيث يُعرّف فائض القيمة بأنه الزيادة في الإنتاج التي تتجاوز احتياجات الاستهلاك، والتي تُخصص للاستثمار. كما يرى "ماركس" أن إدارة الاقتصاد بشكل مركزي لتحقيق المنفعة العامة تدفع كل مؤسسة إلى السعي لتحقيق منفعتها الخاصة، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والقوة العاملة. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد "ماركس" أن الطريقة السائدة في الإنتاج هي المقياس الرئيسي لسلوك الأفراد.

يُنقَد "ماركس" لإغفاله دور الطلب في تحديد القيمة المضافة، حيث حصر تحديد القيمة في العمل فقط. بالإضافة إلى ذلك، كانت نظريته لارتفاع الأجور في الدول الرأسمالية المتقدمة على مدى فترات طويلة تتناقض مع الواقع، كما أن تنبؤاته بشأن زوال الرأسمالية لم تتحقق، مما يظهر تناقضاً مع ما حدث في الواقع. (بنابي، 2009/2008، الصفحات 16-17)

5.3 نقد النظرية:

من بين أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية النمو الكلاسيكية (القريشي م.، 2007، الصفحات 64-66):

- اعتبارهم أن الادخار هو مصدر لأرباح، فاعتبر البعض وجود مصادر أخرى للأرباح عدا الادخارات، كادخارات الحكومة والقطاع العام والطبقة الوسطى للمجتمع.
- اعتبارهم أن الادخارات كلها توجه للاستثمار.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والائتمان المصرفي

- عدم الاهتمام بالتطور التكنولوجي وفعاليته في الحد من تناقص أثر العوائد.
- افتراضهم للنمو السريع في السكان، من خلال نظرية مالتوس للسكان، ونمو الإنتاجية في الزراعة يكون أسرع من النمو السكاني، ومنه يكون الركود ضعيفا.
- ركود التطور الرأس مالي ونهايته استنادا على نظرية مالتوس للسكان وقانون تناقص العوائد.
- إهمال دور القطاع العام في التأثير على التراكم الرأسمالي، خاصة في الدول النامية.

2. النظرية النيوكلاسيكية:

بينما اعتمدت المدرسة النيوكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، ركز العديد من الاقتصاديين في المدرسة الجديدة على مفهوم المنفعة الحدية في تحديد أسعار عوامل الإنتاج. وفقا لهذه المدرسة، يتم تكوين رأس المال عن طريق استبداله بالعمل، دون الاعتماد على نظرية السكان، حيث يعتمد الادخار على سعر الفائدة ومستوى الدخل. يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بشكل عكسي، ويعتمد أيضًا على الإنتاجية الحدية لرأس المال. كما تلعب العوامل مثل السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورًا حيويًا في تعزيز توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، والذي يتضمن ثلاث أفكار رئيسية (القريشي م.، 2007، الصفحات 66-68):

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ ، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال $\frac{V}{K}$ ، بفرضية تناقص عوائد رأس المال.
- معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار سلبا مع معدل نمو السكان.
- هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين $\frac{K}{Y}$ و $\frac{V}{K}$ بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

1.2 نظرية شومبيتر:

ما يميز نظرية شومبيتر هو تركيزها على دور المنظم والابتكارات التي يقدمها، حيث تنطلق هذه النظرية من فرضية وجود اقتصاد يتميز بالمنافسة التامة في حالة توازن راكد. في هذه الحالة، يتم إنتاج نفس المنتجات سنويًا وبنفس الطريقة، ويعتمد الاقتصاد على تدفق مستمر من القوة العاملة والموارد الطبيعية. تفترض النظرية أيضًا ظهور

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والائتمان المصرفي

فرص جديدة للمنظمين باستمرار لإدخال تغييرات في أساليب مزج عوامل الإنتاج. ويمكن تلخيص مضمون النظرية على النحو التالي: (بن قدور، 2013، الصفحات 73-75):

- دور الابتكارات التكنولوجية: تلعب الابتكارات دورًا كبيرًا في تحليل "شومبيتر"، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو تغييرات هامة في طرق الإنتاج. تسمح هذه الابتكارات بإحداث تغييرات في دالة الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج الكلي.

- العملية الدائرية: إن تمويل الاستثمارات عبر الائتمان المصرفي يؤدي إلى زيادة الدخل وتعزيز القدرة الشرائية. ومع ظهور منتجات جديدة، يقل الطلب على السلع القديمة، مما يؤدي إلى تقلص المشروعات المرتبطة بها وخروجها تدريجياً. وعندما يبدأ المبتكرون في سداد القروض من الأرباح، ينكمش العرض النقدي ويميل مستوى الأرباح نحو الانخفاض.

- تقييم نظرية «شومبيتر»: من الانتقادات الموجهة إلى "شومبيتر" هو اعتقاده بزوال النظام الرأسمالي نتيجة لزوال دور المنظمين، الذين يقومون بتجاوز العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي. إذ يعتقد "شومبيتر" أن عمل المنظمين يصبح روتينياً مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي وحلول النظام الاشتراكي محله. رغم خطأ هذا التوقع، فإن التحليلات التي قدمها "شومبيتر" بشأن النمو الاقتصادي تظل ذات قيمة حتى اليوم، وقد أسهمت في فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.

2.2 النمو الاقتصادي عند سولو-سوان:

يُعتبر نموذج "Solow" مرجعاً أساسياً في النظريات الكلاسيكية الجديدة للنمو الاقتصادي، حيث يعرض أفكاراً مستمدة من مفهوم التوازن العام لوالراس. يهدف هذا النموذج إلى استكشاف إمكانية تحقيق نمو اقتصادي مستمر ودائم، مع التركيز على كيفية تأثير العوامل المختلفة مثل رأس المال، والعمل، والتكنولوجيا على مسارات النمو.

وفقاً لمفهوم "Solow"، يحدث التوازن عندما يتساوى معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي على المدى الطويل، وذلك بناءً على فرضية ثبات نسب عناصر الإنتاج. في هذا الإطار، يتم مزج عنصر العمل ورأس المال لإنتاج كمية محددة من سلعة معينة. ويعزو "Solow" التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج، خاصةً بين العمل ورأس المال.

من الفرضيات الأساسية في نموذج "سولو" هو أن جميع عوامل الإنتاج، مثل رأس المال والعمل، تحقق وفورات حجم ثابتة. بالإضافة إلى ذلك، يفترض النموذج أن الاقتصاد متطور بما يكفي، بحيث تُستغل جميع الأرباح الناتجة عن التخصص بشكل كامل.

توصل "سولو" في نظريته إلى أن الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يؤدي إلى ثبات متوسط الدخل الفردي. ولزيادة هذا الدخل، أدخل "سولو" مفهوم التقدم التقني (A) في النموذج، حيث يعتبره متغيراً خارجياً يمكن أن يعزز معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال تأثيره على مختلف عناصر الإنتاج.

تشير هذه النظرية إلى أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل لا يمكن تحقيقها إلا بفضل عوامل خارجية مثل تغييرات في معدل النمو السكاني، معدل الادخار، أو معدل التقدم التقني. من جهة أخرى، يؤدي التقدم التقني وحده إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية الصافية لرأس المال، بل قد يؤدي إلى زيادتها. وبالتالي، يسمح التقدم التقني بزيادة الإنتاج، مما يجعل معدل النمو الاقتصادي يستمر في الارتفاع على المدى الطويل (مسفوني، 2021/2020، الصفحات 27-29).

3. نظرية النمو الكينزية (نموذج هارود-دومار):

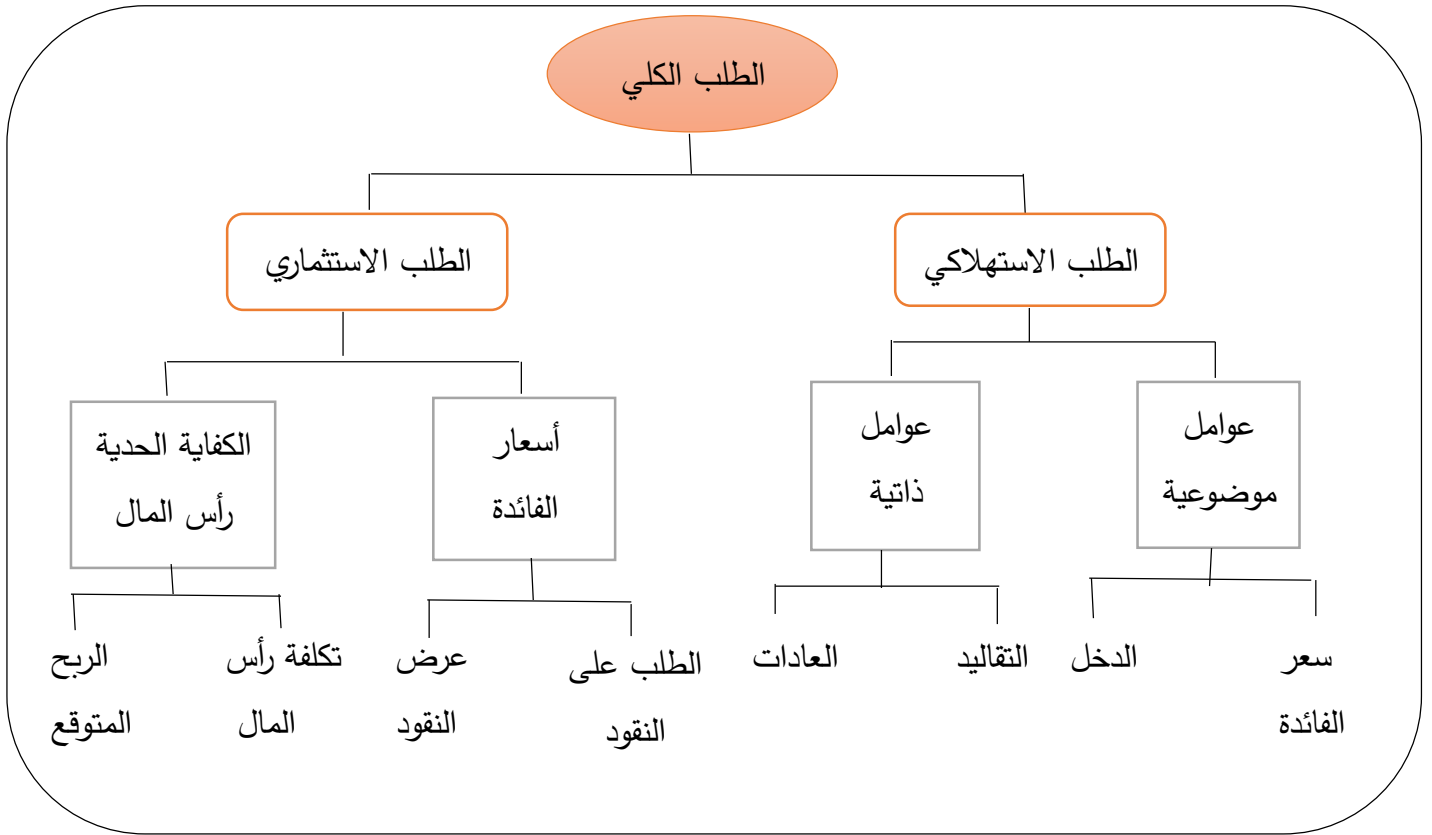
انتقد "كينز" النظرية الكلاسيكية وقانون "Say" ، مؤكداً أن مستوى الطلب يمكن أن يتواجد عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل. وأوضح أن مستوى الاستخدام وفقاً لكينز يتحدد بواسطة الطلب الكلي، مشيراً إلى أن المشكلات التي يواجهها النظام الرأسمالي لا تتعلق بجانب عرض السلع والخدمات، بل تكمن في جانب الطلب الفعال. اعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نموذجه في تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جداً.

وبموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط (القريشي م.، 2007، الصفحات 73-74):

وقد قدم كينز المخطط التالي الذي يوضح ذلك:

الشكل 3: محددات الطلب الكلي عند كينز



المصدر: (بن علي، 2004، صفحة 36)

1.3 نموذج هارود-دومار:

يُعد نموذج "هارود-دومار" من أكثر النماذج اتساقًا وشيوعًا، وقد تم تطويره في الأربعينات بفضل الاقتصاديين البريطاني "روي هارود" والأمريكي "إيفري دومار". يركز النموذج على أهمية الاستثمار كعامل حيوي لأي اقتصاد، ويبرز العلاقة بين الادخار وزيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال والنمو الاقتصادي.

يفترض نموذج "هارود-دومار" وجود علاقة تربط حجم رأس المال بإجمالي الناتج القومي، ويُعرف هذا الارتباط في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال. يوضح النموذج أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب زيادة الادخار، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستثمار السريع وزيادة معدل النمو الاقتصادي (أحمد، 2019، صفحة 223)

وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على الشكل التالي:

$$DY/Y=S/K$$

أي أن: معدل النمو الاقتصادي = معدل الادخار/معامل رأس المال

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج:

$$DY/Y=S/K-n$$

أي أن: معدل النمو الاقتصادي = معدل الادخار / معدل رأس المال - معدل نمو السكان.

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه:

- علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار.

- علاقة عكسية بكل من معامل رأس المال، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.

وانطلاقاً من المعادلة السابقة نستنتج ما يلي:

تأخر وتخلف الدول النامية يرجع إلى عدة عوامل، منها ضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي، وارتفاع معامل رأس المال نتيجة لضعف التقدم التكنولوجي، وارتفاع معدلات النمو السكاني. وهذه العوامل مجتمعة تشكل عقبات رئيسية أمام خطط التنمية في تلك الدول (خبابة، 2014، الصفحات 49-50).

2.3 نقد النظرية: بينما استخدم نموذج "هارود-دومار" لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية، يختلف الوضع في الدول النامية. على الرغم من إمكانية استخدام النموذج لتحديد معدلات النمو المتوقعة بناءً على كمية الاستثمار، إلا أن محددات النمو طبقاً لهذا النموذج لا تتوافر في البلدان الأكثر فقراً. ففي هذه الدول، تكون نسبة الادخار والاستثمار منخفضة جداً بسبب الدخل القومي المنخفض. لذلك، تواجه هذه الدول صعوبة في سد فجوة الادخار، وتضطر إلى اللجوء إلى القروض الخارجية وأرباح الاستثمارات الأجنبية لتعويض هذا النقص (أحمد، 2019، الصفحات 223-224).

4. نظرية النمو الجديدة (الداخلية):

تُعرف النظرية الحديثة للنمو أيضاً بنظرية النمو الداخلي، وقد ظهرت في منتصف الثمانينات. تركز هذه النظرية على تفسير النمو الاقتصادي من خلال التراكم الداخلي دون الاعتماد على العوامل الخارجية. نشأت النظرية استجابة للنمو المستمر الذي شهدته وتشهده العديد من الدول ذات النمو السكاني الثابت تقريباً، فضلاً عن الفجوات الكبيرة في معدلات النمو بين البلدان (بن قدور، 2013، صفحة 94).

باختصار، يسعى منظرو النمو الداخلي إلى تفسير العوامل التي تحدد معدل نمو الناتج المحلي، والتي لم يتم تفسيرها بشكل كافٍ في معادلة النمو لدى "Solow" والتي تعرف بـ "Solow" يفترض هؤلاء المنظرون أن

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والائتمان المصرفي

الاستثمارات الخاصة والعامّة في رأس المال البشري، والتي تولد وفورات خارجية وتحسن الإنتاجية، يمكن أن تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.

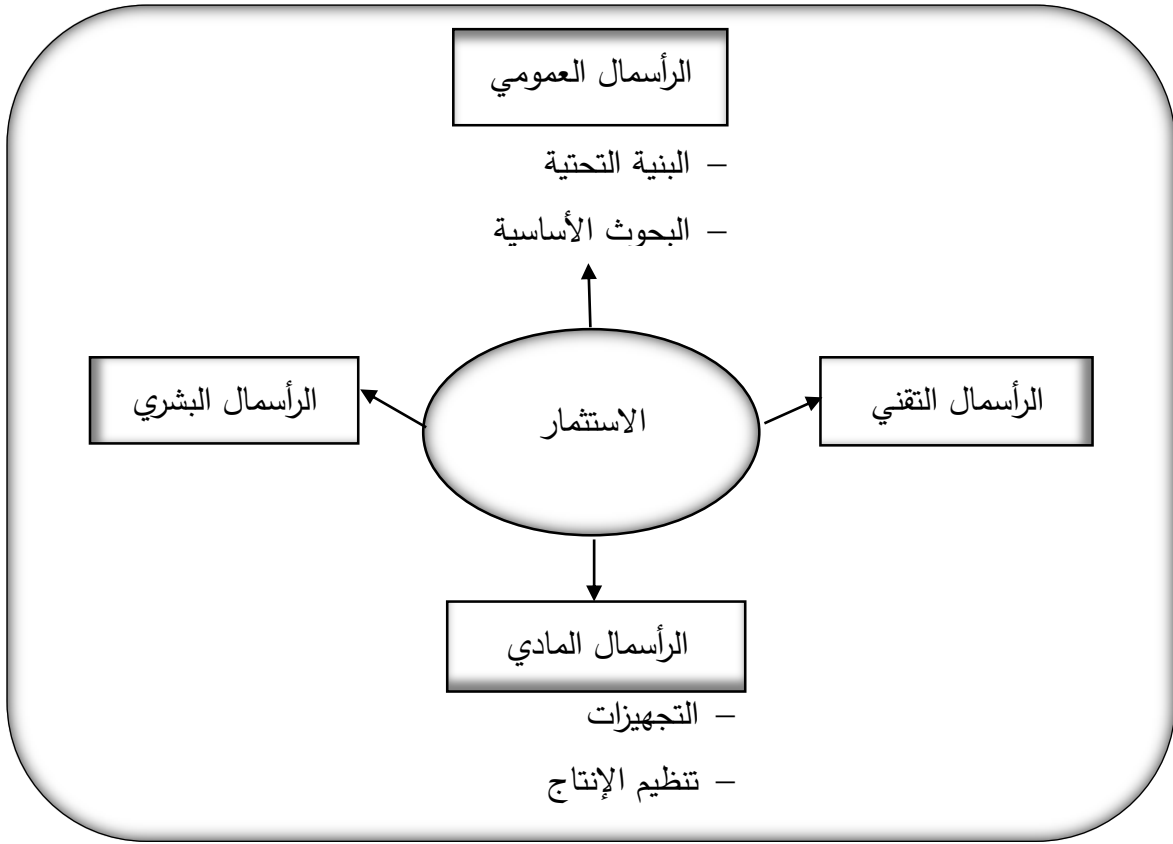
وقد ابتدأ هذه النماذج الاقتصادية (R.Lucas) في 1988 و (Paul Romer) في 1986، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض (أو معامل رأس المال الناتج من الارتفاع). وقد تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة التالية:

$$g_i = a + b_1(PCY)$$

حيث أن: g_i = معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد (i) لعدد من السنوات و (PCY) يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد، فإذا وجد بأن المعامل (b_1) معنوي وسالب فإنه سيكون دليلاً على الالتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي المحدث، أي أن البلدان الفقيرة تنمو بأسرع من البلدان الغنية. إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء حيث أن المعامل المذكور كان معنوياً وموجباً، أي أن البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة.

وقد أشار (N. Kaldor) إلى حقيقة أنه رغم استمرار تراكم رأس المال وزيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فإن معامل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتاً مما يعني ثبات عوائد رأس المال، ويمكن تفسير (Kaldor) في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي والتي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد ومعدل نمو رأس المال للفرد.

الشكل 4: محدّدات النمو حسب نظرية النمو الداخلي



المصدر: (بن عزة ، 2014-2015، صفحة 145)

واجهت النظرية الجديدة بعض الانتقادات، أبرزها أنها تعتمد على مجموعة من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية التي قد لا تكون ملائمة للبلدان النامية. في هذه البلدان، غالباً ما يعوق النمو بسبب عدم الكفاءة الناجمة عن البنى التحتية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية، بالإضافة إلى أسواق رأس المال وأسواق السلع غير الكاملة. نتيجة لهذه العوامل، تصبح إمكانية تطبيق هذه النظرية محدودة في سياق الدول النامية (القريشي م.، 2007، الصفحات 78-81).

المبحث الثاني: ماهية الائتمان المصرفي

يعد النظام البنكي انعكاسا للنظام المالي والاقتصادي للبلد المتواجد به، وقد أصبح استخدام الائتمان أحد الدعامات الأساسية في اقتصاديات الدول في عالمنا المعاصر، حيث أنه أصبح بمثابة الوقود الذي يوفر الديمومة لدوران عجلة الاقتصاد، وباعتبار الاستثمارات الخاصة آلية فعالة في تقديم الاقتصاد فإن كل الدول تسهر على تنشيطها وتوسيعها حسب أهدافها ومهامها من خلال تشجيع البنوك على منح التسهيلات اللازمة عن طريق القروض المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه

سيتم التطرق في هذا المطلب الى الائتمان بالتعرف على مفهومه في البداية بالإضافة الى أهم الأنواع التي يندرج ضمنها وذلك على النحو التالي:

1. مفهوم الائتمان المصرفي:

أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، أما اصطلاحا فيمكن تعريف الائتمان "بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا. وهناك طرفان في عملية الائتمان: الأول هو مانح الائتمان ويسمى بالدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقرض، وقد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة" (عوض الله و الفولي، 2003، صفحة 77).

ويعرف الائتمان أيضا بأنه: "عملية الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد" (عفانة، 2005، صفحة 10).

كما يمكن أن نعرف الائتمان على أنه: "علاقة نقدية بين صاحب المال وهو المقرض والمستفيد وهو المقرض تقوم في جوهرها على التخلي عن القيم الحاضرة ولفترة زمنية محددة مقابل الحصول على قيم آجلة أكبر بهدف تطوير القطاعات الإنتاجية أو زيادة الاستهلاك للمستفيد، يؤثر في النتيجة على حركة النشاط الاقتصادي" (كنعان، 2012، صفحة 173).

وانطلاقاً من التعريفات السابقة يمكن تعريف الائتمان بأنه عملية يرتضي بمقتضاها البنك أن يمنح الزبون مقابل فائدة أو عمولة محددة تسهيلات بصورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى لتغطية العجز في السيولة.

2. أنواع الائتمان المصرفي:

الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع ويصنف وفق طرق مختلفة نذكر منها ما يلي:

1.2 حسب الغرض من الائتمان: وينقسم إلى:

– **الائتمان الاستثماري أو الإنتاجي:** يُشير هذا إلى الائتمان الذي تلجأ إليه المشروعات لتلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال الثابتة، مثل المباني والأراضي والآلات والتجهيزات الفنية. عادةً ما يكون هذا الائتمان طويل الأجل، والأداة المناسبة للحصول عليه هي السندات. (عدلي ناشد، 2008، صفحة 160)

– **الائتمان التجاري:** يُشير هذا إلى المبالغ التي تمنحها المصارف للشركات التجارية التي تشتري السلع من المنتجين بهدف بيعها للمستهلكين، أي كوسيط في عمليات الإنتاج. كما يمكن أن يُمنح هذا الائتمان للشركات الإنتاجية لتسريع عملية بيع السلع وإعادة الإنتاج مرة أخرى. عادةً ما يكون هذا الائتمان قصير الأجل، والأداة المناسبة لتداوله هي الكمبيالات والسندات الأذنية. (كنعان، 2012، صفحة 176)

– **الائتمان الاستهلاكي:** هو ائتمان يُمنح عادةً للأفراد لتمويل عمليات استهلاكية مثل شراء السيارات، والثلاجات، والغسالات، وما إلى ذلك. يُعتبر هذا الائتمان شخصياً، ويُمنح غالباً للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة والشركات الأخرى. وعادةً ما يكون هذا الائتمان متوسط الأجل. (بوعباش، 2021، صفحة 37)

2.2 حسب المدة: ويعتبر هذا التقسيم أساسي حيث يتم خلاله تقسيم الائتمان حسب فترته أو أجل انقضائه إلى:

– **ائتمان قصير الأجل:** هو ائتمان لا تتجاوز مدته سنة واحدة، ويُمنح لتمويل النشاط التجاري للمؤسسة. يُستخدم هذا الائتمان في شراء المستحقات والتجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة. يتميز بأسعار فائدة منخفضة نظراً لقصر فترة الأجل. (الكندري و آخرون، 2021، صفحة 233)

– **ائتمان متوسط الأجل:** هو الائتمان الذي تتراوح مدته بين سنة وخمس سنوات، ويُستخدم عادةً لتمويل احتياجات المشروعات في بعض العمليات الرأسمالية، مثل توسيع المشروع أو شراء أدوات وآلات جديدة. كما يمكن أن يُستخدم أيضاً لتمويل شراء الأفراد للسلع الاستهلاكية المعمرة. (عدلي ناشد، 2008، صفحة 161)

- ائتمان طويل الأجل: تُخصص هذه القروض للمشروعات الإنتاجية الكبيرة التي تحتاج إلى أصول ثابتة مثل بناء المصانع الكبيرة، مصافي النفط، الفنادق، والمجمعات السياحية. عادةً ما تتطلب هذه المشاريع فترة تمتد من عشر إلى خمس عشرة سنة، ولذلك تُمنح فترة طويلة للسداد. (كنعان، 2012، صفحة 175)

3.2 بحسب الضمان: وتنقسم القروض طبقاً لهذا المعيار إلى:

1.3.2 قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية، أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

- قروض بضمان شخصي: يعتمد فيه البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

- قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو بضمان أوراق مالية أو كمبيلات أو بضمان وثائق التأمين، وقروض بضمان الودائع لأجل وشهادات الإيداع والاستثمار.

2.3.2 القروض غير المضمونة:

يكتفى في هذا النوع من القروض بوعده المقترض بالدفع، دون تقديم أي أصل عيني أو ضمان شخصي يمكن الرجوع إليه في حالة عدم سداد القرض. يُمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل، وتقييم قدرته على الوفاء بالتزاماته، بالإضافة إلى تحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية (نقولا عيسى، 2010، الصفحات 55-56).

4.2 حسب شخصية متلقي الائتمان: وينقسم هنا إلى نوعين (عوض الله و الفولي، 2003، صفحة 80):

- الائتمان الخاص: هو الائتمان الذي يُبرمه الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين الخاصون، مثل الشركات والمؤسسات الخاصة. تعتمد قدرتهم على الحصول على الائتمان على الثقة التي يتمتعون بها لدى مانح الائتمان، بالإضافة إلى الإيرادات المستقبلية المتوقعة تحقيقها.

- الائتمان العام: هو الائتمان الذي تُبرمه الجهات العامة مثل الدولة، والمحافظات، ووحدات الحكم المحلي المختلفة. تعتمد قدرة الدولة على الحصول على الائتمان على القدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المصرفية، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي للحكومة ومركزها المالي، ووقت إصدار القرض

المطلب الثاني: مزايا الائتمان المصرفي وأسس منحه

للائتمان العديد من المزايا والخصائص التي تجعل منه آلية مصرفية مهمة، كما أنه ينبني على العديد من الأسس والشروط الواجب توفرها من أجل منحه، لذلك من خلال هذا المطلب سيتم الوقوف على مزايا هذا الائتمان بالإضافة الى تلك الأسس الواجبة بغية منحه.

1. مزايا الائتمان المصرفي:

يمكن القول أن الائتمان المصرفي بإمكانه تحقيق المزايا التالية (الهوراني و حسن حساني، 2010-2011، صفحة 145):

- الإسهام في تمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة سواء بإقامة مشاريع إنتاجية جديدة أو توسيع المشاريع القائمة أو تمويل رأس المال العامل، وبالتالي توسيع النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل.
- إن بعض أدوات الائتمان كالحوالات المصرفية وبطاقات الائتمان الدولية تعد من وسائل تسديد قيم المدفوعات الدولية وبالتالي فإن الائتمان يسهل من حركة التجارة والمبادلات الدولية.
- يسمح نظام الائتمان بفتح مجالات واسعة للمبتكرين والمخترعين من ذوي الطاقات الإبداعية والذين ينقصهم التمويل في أن ترى أفكارهم ومخترعاتهم النور وتتجسد على أرض الواقع.

2. أسس منح الائتمان المصرفي:

إن منح الائتمان المصرفي يجب أن يتم استنادا إلى قواعد وأسس متعارف عليها لعل أهمها (رفاه عدنان نجم و آخرون، 2022، صفحة 189):

- الأمان: يجب أن يتوفر الأمان لأموال المصرف أي الاطمئنان لأن القرض الممنوح سوف يسترد في المدة المحددة فضلا عن الفوائد المترتبة بذمة الزبون.
- الربح: يجب أن يكون الائتمان الممنوح يحقق أرباحا صافية للمصرف من الفوائد المترتبة عليه.
- السيولة: إن المصرف مانح الائتمان يجب أن يكون ذا مركز مالي يتصف بالسيولة.
- التوافق: ينبغي أن يكون الغرض من القرض متوافقا مع سياسة الدولة الاقتصادية.

من المعلوم أنه كلما زاد الخطر عند دراسة منح القرض يزيد العائد، لذلك فهناك علاقة طردية بين عامل الأمان بمفهوم درجة الخطر وعامل الربحية في عملية المنح، لذلك فهناك علاقة عكسية بين عامل الأمان وعامل الربحية في عملية المنح، أي علاقة طردية بين الخطر والربحية، كلما زاد الخطر زادت الربحية عند دراسة منح الائتمان، كذلك فهناك علاقة عكسية بين السيولة والربحية، فكلما تمتع الائتمان بقدر عال من السيولة كلما انخفض معيار للائتمان كلما زاد العائد، وهذا يفسر ارتفاع عائد القروض طويلة الأجل، وبذلك نجد أن إدارة البنك تراعي العوامل الثلاثة السابقة عند تكوين محافظها الائتمانية ومراعاة عدم التعارض في كل من هذه العوامل (عبد الحميد، 2010، صفحة 164).

المطلب الثالث: أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي

إن وجود علاقة بين التمويل والنمو أمر لا جدال فيه حيث عمل العديد من الباحثين على هذه المسألة وأكدوا ذلك بشكل إيجابي، والأمر المثير للجدل هو اتجاه العلاقة السببية بين التمويل والنمو الاقتصادي حيث ظهرت ثلاث نظريات (القورصو، 2018، صفحة 197):

1. نظرية "العرض-القائد" (Supply Leading):

يعتقد مؤيدو هذه النظرية أن الأنشطة المصرفية تُعد أداة فعالة لزيادة إنتاجية البلد، حيث أن البلدان ذات النظام المصرفي المتطور تميل إلى تحقيق نمو اقتصادي أسرع. (Bayouni and Malander, 2008) أظهرت نتائج دراسة King و Levine التي أُجريت في عام 1993 وشملت 77 دولة ذات اقتصادات متقدمة ونامية، أن التمويل لا يتبع النمو، بل يُعتبر عنصراً أساسياً في دفع النمو الاقتصادي.

2. نظرية "الطلب-التابع" (Demand Following):

على النقيض من فرضية "العرض-القائد"، تفترض هذه النظرية أن النمو الاقتصادي يُعد عاملاً محفزاً للتنمية المالية. وفقاً للمدافعين عن هذه النظرية، فإن الطلب المتزايد على الخدمات المالية يدفع القطاع المالي إلى النمو. (Gurley and Show, 1955) كما أكد Goldsmith في عام 1969 على أن النمو الاقتصادي يسهم في تراكم رأس المال، مشيراً إلى وجود توازي طويل الأمد بين التنمية الاقتصادية والتنمية المالية.

3. نظرية ثنائية الاتجاه (Bi-directional Causality):

يقول مؤيدو هذا الرأي إن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي. فقد أجرى Demetriades و Hussein دراسة على 16 من البلدان الأقل نمواً خلال الفترة من 1960 إلى 1990، وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في ستة بلدان، بينما وجدوا علاقة سببية عكسية في ستة بلدان أخرى.

المبحث الثالث: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة السببية بين الائتمان الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

لقد تناولت العديد من الدراسات علاقة الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي من جوانب نظرية وتطبيقية، يكمن دور الجهاز المصرفي في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، ويساهم في عملية التطور من خلال تقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية، هذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود، الذي يُعتبره العديد من الاقتصاديين عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج بجانب العمل ورأس المال، بالتالي يتيح منح القروض المصرفية التوسع الاقتصادي وتكوين رأس المال وزيادة النمو المالي، في هذا البحث سنعرض بعض الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع العلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

يمكن الوقوف على بعض الدراسات المحلية التالية:

1. دراسة (بوعباش سهام، 2021) بعنوان: تسعى الدراسة بعنوان "الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص: كمؤثر للصناعة المصرفية الحديثة وكداعم أساسي للنمو الاقتصادي - دراسة قياسية لدول شمال أفريقيا باستخدام نماذج البائل" إلى تقييم دور الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي بدول شمال أفريقيا خلال الفترة من 1995 إلى 2018، اعتمدت الدراسة على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البائل)، ووجدت أن للائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في هذه الدول. وتُعزى هذه النتيجة إلى أهمية دعم القطاع الخاص، حيث يُساهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يعزز الإنتاجية ويخلق قيمة مضافة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة، مما يدعم بدوره النمو الاقتصادي في المنطقة.

2. دراسة (كريمة رباط، عبد القادر بريش 2018) بعنوان: تستهدف الدراسة بعنوان "أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)" تحليل تأثير تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تهدف الدراسة إلى تقييم دور الائتمان كمعيار للتنمية المالية وتحديد مدى تأثيره على النمو الاقتصادي. أظهرت النتائج تسجيل زيادة في حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص بشكل عام، إلا أن هذه القروض مثلت نسبة ضئيلة من الناتج الداخلي الخام. وقد

أظهرت تقديرات نموذج الانحدار الذاتي VAR عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والقروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر.

3. أطروحة (القورصو وفاء 2019) بعنوان: "تستهدف دراسة بعنوان "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2017)" تحليل العلاقة التجريبية بين القروض الموجهة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي في الجزائر، استخدمت الدراسة أساليب الاقتصاد القياسي ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتحقيق هذا الهدف. وُجد أن القروض المصرفية المقدمة للقطاع العام والإدارات المحلية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. في المقابل، أظهرت الدراسة تأثيرًا إيجابيًا معنويًا للقروض المقدمة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي. كما بينت اختبارات السببية لـ Toda-Yamamoto وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر.

4. أطروحة (عادل زقير 2015) بعنوان: "تسعى الدراسة بعنوان "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)" إلى تقييم تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتحقيق هذا الهدف، أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ملحوظًا للوغاريمت متغير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن تحسين أداء الجهاز المصرفي يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

5. القيمة المضافة: تشابهت الدراسات المحلية مع الدراسة الحالية في كونها تناولت إحدى جزئيات الموضوع لكنها اختلفت معها من حيث: عينة الدراسة؛ الأداة المستخدمة في الدراسة؛ هدف الدراسة؛ فترة الدراسة؛ النتائج المتوصل إليها، بالتالي تصبح الدراسة الحالية إضافة جديدة في موضوع البحث وتعد دعامة وركيزة أساسية لباقي الدراسات المحلية السابقة.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

تم الاستعانة بالدراسات العربية التالية:

1. دراسة (د. أحمد ملاوي، د. أحمد المجالي 2008) بعنوان: "تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) دراسة حالة الأردن (1970-2003) إلى تحليل تأثير الائتمان المصرفي المقدم من البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي في الأردن، اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) للوصول إلى النتائج، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة تأثير تبادلية بين الائتمان

المصرفي والنشاط الاقتصادي، حيث بينت الدراسة تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا للائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني.

2. دراسة (رغد أسامة جار الله ود. مروان عبد المالك دنون 2014) بعنوان: تستهدف الدراسة قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة (1960-2010) " فهم تأثير التطور المالي على معدل النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول الآسيوية ذات مستويات الدخل المتشابهة. أظهرت النتائج أن هناك علاقة معنوية موجبة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، لكن هذه العلاقة تحولت إلى سالبة على المدى القصير، وقد أكدت اختبارات العلاقة السببية هذا الاتجاه، مما يدعم فرضية أن التطور المالي يمكن أن يكون عاملاً قياديًا للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

3. دراسة (غالب مشيب 2015) بعنوان: تستهدف دراسة "تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي: دراسة حالة اليمن" تحليل تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي في اليمن خلال الفترة من 2000 إلى 2012، استخدمت الدراسة نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) على بيانات ربعية، مع التركيز على متغيرين رئيسيين: الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر رئيسي لقياس النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي الخاص وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة أحادية الاتجاه من الائتمان المصرفي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع تحديد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، ومع ذلك كانت القوة التفسيرية للائتمان المصرفي الخاص في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة، مما يشير إلى تأثير إيجابي ولكن محدود للائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي في اليمن.

4. دراسة (د. جمال الجويني، وامحمد موعش 2020) بعنوان: "أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، هدفت إلى تحليل تأثير مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عشرة دول عربية خلال الفترة من 2000 إلى 2018، استخدمت الدراسة منهجية قياسية تعتمد على نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وقسمت العينة إلى مجموعتين: الأولى تشمل أربع دول عربية مستوردة للنفط (الأردن، تونس، مصر، والمغرب)، بينما الثانية تضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت). يهدف هذا التقسيم إلى مقارنة تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي بين الدول المستوردة للنفط والدول المصدرة له.

فيما يخص مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، أظهرت النتائج أن السيولة المحلية تؤثر بشكل إيجابي ولكن غير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. من ناحية أخرى، كان للقيمة السوقية لأسواق المال (البورصات) تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي. بالنسبة لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، أشارت النتائج إلى أن تحسين نشاط أسواق المال كان له تأثير إيجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي الحقيقي، بينما لم يظهر تأثير معنوي إيجابي للسيولة النقدية والائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

5. القيمة المضافة: تشابهت الدراسات العربية مع الدراسة الحالية في كونها تناولت إحدى جزئيات الموضوع لكنها اختلفت معها من حيث: عينة الدراسة؛ الأداة المستخدمة في الدراسة؛ هدف الدراسة؛ فترة الدراسة؛ النتائج المتوصل إليها، بالتالي تصبح الدراسة الحالية إضافة جديدة في موضوع البحث وتعد دعامة وركيزة أساسية لباقي الدراسات العربية السابقة.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

يمكن الوقوف على بعض الدراسات الأجنبية والمتمثلة فيما يلي:

1. دراسة (Ebele AMALI, Narigza ALYMKULOVA, and Soloman ALIEJILA, 2023) بعنوان: قروض البنوك للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في نيجيريا: الدور المعدل للتحوّل الرقمي، حيث تناولت هذه الدراسة التأثير المعدل للتحوّل الرقمي: قروض البنوك للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة (2009-2021) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتأخر (ARDL) بسبب نتائج اختبار جذور الوحدة التي أظهرت وجود بعض الانقطاعات الهيكلية، وتظهر النتائج التجريبية أن قروض القطاع الخاص لها تأثير إيجابي وملحوظ على النمو الاقتصادي في نيجيريا، كما كشفت النتائج أيضا أن التحوّل الرقمي لا يعدل تأثير قروض البنوك للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة التي تم مراجعتها.

2. دراسة (Dimitrios Asteriou and Konstantinos Spanos) بعنوان: الائتمان الموجه للقطاع الخاص دين الأسر والنمو الاقتصادي: تحقيق تجريبي لدول الاتحاد الأوروبي، يتناول هذا البحث تأثير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على العلاقة بين دين الأسر والنمو الاقتصادي في 25 دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 1995 إلى 2018، وتشير النتائج إلى أن التأثير الإيجابي لدين الأسر على النمو الاقتصادي ينقلب إلى تأثير سلبي مع بداية الأزمة المالية العالمية لعام 2008، ويتجاوز هذا التأثير السلبي حدا معيناً عندما يصل دين الأسر

إلى حوالي 58% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس علاقة غير خطية بينهما، ومن اللافت أن الضغط السلبي يتزايد مع ارتفاع نسبة الائتمان للقطاع الخاص عندما يتجاوز 70%، ويشد أكثر عندما تتخطى هذه النسبة 90%.

3. دراسة (Khom Raj Kharel, Omkar Poudel, Yadav Mani Upadhyaya and Pramshu Nepal)

2024) بعنوان: تأثير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في نيبال، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في نيبال، بما في ذلك الناتج المحلي الحقيقي، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وتكوين رأس المال الإجمالي خلال الفترة (1975-2022) باستخدام منهجية كمية، تم استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي مثل تحليل السلاسل الزمنية، ونماذج الانحدار، واختبار الفرضيات لفحص العلاقات طويلة الأمد بين هذه المتغيرات، مع التركيز بشكل خاص على تأثير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يلعب دوراً حيوياً في تحفيز النمو الاقتصادي، حيث يؤثر حوالي 40,07% من اختلالات العام السابق على مرونة المتغيرات المستقلة على المدى الطويل.

4. دراسة (Kajal Malla 2023) بعنوان: عمق القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في دول جنوب آسيا

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير عمق القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في دول جنوب آسيا، تم اختيار ست دول من دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) للدراسة باستخدام بيانات تمتد من 1983 إلى 2020، وقد تم اختيار نماذج مختلفة للتحليل بناءً على عدة اختبارات (اختبارات BP، اختبارات هاوسمان)، تشير النتائج إلى وجود تأثيرين مهمين: أحدهما سلبي لتدفق الائتمان إلى القطاع الخاص، والآخر إيجابي للعرض النقدي الواسع. بشكل عام يظهر أن عمق القطاع المصرفي له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي لدول رابطة جنوب آسيا، في الوقت نفسه يظهر الادخار المحلي الإجمالي مساهمة إيجابية كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

5. القيمة المضافة: تشابهت الدراسات الأجنبية مع الدراسة الحالية في كونها تناولت إحدى جزئيات الموضوع

لكنها اختلفت معها من حيث: عينة الدراسة؛ الأداة المستخدمة في الدراسة؛ هدف الدراسة؛ فترة الدراسة؛ النتائج المتوصل إليها، بالتالي تصبح الدراسة الأجنبية إضافة جديدة في موضوع البحث وتعد دعامة وركيزة أساسية لباقي الدراسات المحلية السابقة.

خلاصة:

تعددت الأعمال النظرية التي تناولت دور المؤسسات المصرفية في النمو الاقتصادي، حيث أظهرت أن الوساطة المصرفية لها تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي من خلال الخبرة المهنية التي تتميز بها وسهولة الحصول على المعلومات، بالإضافة إلى ذلك تضمن البنوك تمويلا جيدا للمشاريع والاستثمارات من خلال وظيفتها الأساسية المتمثلة في منح القروض، ولقد أثار موضوع العلاقة النظرية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي اهتماما وجدلا كبيرا بين الاقتصاديين وصناع القرار، فالتطور المصرفي يمارس تأثيرات إيجابية على زيادة معدلات النمو الاقتصادي لأنه يساهم في توفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، كما يساعد الفاعلين الاقتصاديين في الحصول على المعلومة المرتبطة بالمشاريع وبالتالي يقلل من حدة المخاطر التي قد تواجههم، ومع ذلك يمكن أن تكون لهذه العلاقة آثار سلبية على النمو الاقتصادي في حالة عدم مراقبة النشاط المصرفي أو ضعف السياسات الائتمانية، وفي بعض الأحيان قد لا يكون هناك أي علاقة واضحة تربط بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي لهذا فإن دراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي تعد من المواضيع الصعبة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

تمهيد:

خصص هذا الفصل التطبيقي لقياس أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الحقيقي لعينة من الدول العربية للفترة (2000-2022) بالاستعانة بنماذج بانل الساكن، نظرا لطبيعة هاته البيانات المعتمدة في الدراسة والتي تمثل مزجا بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية والتي تعد من أحدث النماذج المستخدمة في القياس الاقتصادي، إذا ما قورنت مع بيانات السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية، من أجل تفسير أثر المتغيرات المستقلة الممثلة لمتغير الائتمان الموجه للقطاع الخاص في الدراسة على المتغير التابع، ويشمل هذا الفصل على الباحثين التاليين:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة؛

- المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على الطريقة المتبعة في الدراسة في المطلب الأول، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة المتمثلة في الإطار القياسي المتبعة في التحليل (نماذج بانل الساكن) في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

يعتبر التعرف على الطريقة المستخدمة في الدراسة عملية جد مهمة يتم من خلالها تحديد (عينة الدراسة، فترة الدراسة، متغيرات الدراسة، توصيف نموذج الدراسة)، كون هذه العملية تعتبر جزءاً من تصميم الدراسة لا بد من التطرق إليه، لأنها تساهم في تحديد نطاق الدراسة والتحكم في العوامل المؤثرة على النتائج، ويمكن تبيان الطريقة المتبعة في الدراسة على النحو الآتي:

1. عينة وفترة الدراسة:

تبعاً لهدف الدراسة المتمثل في إجراء دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية، فقد تم اختيار عينة مكونة من 13 دولة عربية والمتمثلة في (الجزائر، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، موريتانيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، تونس، الكويت، لبنان)، وقد تم اختيار هذه الدول وفقاً لتوفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2022 (أنظر الملحق رقم 1).

2. متغيرات الدراسة:

تم استخدام العديد من المتغيرات التي لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة وبالاعتماد على العديد من الدراسات السابقة، ويمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

1.2. المتغير التابع (النمو الاقتصادي):

للتعبير على المتغير التابع الممثل في النمو الاقتصادي استخدمنا متغير لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حيث يعبر هذا المتغير عن حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة

إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية، والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي، حيث تم الترميز لهذا المتغير في الدراسة بـ **Log GDP**.

2.2. المتغيرات المستقلة:

تم استخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في:

- **لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص (الدولار الأمريكي):**

يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية التي تقدمها الشركات المالية للقطاع الخاص مثل القروض، وشراء الأوراق المالية غير السهمية، والائتمانات التجارية وحسابات القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد، وتشمل هذه المطالبات بالنسبة لبعض البلدان الائتمانات المقدمة إلى المؤسسات العامة وتشمل الشركات المالية السلطات النقدية ومصارف الودائع، وكذلك الشركات المالية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات (بما في ذلك الشركات التي لا تقبل الودائع القابلة للتحويل ولكنها تتحمل التزامات مثل: ودائع الوقت والادخار)، ومن الأمثلة على الشركات المالية الأخرى شركات التمويل والتأجير، ومقرضي الأموال، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية، وشركات الصرف الأجنبي، وقد تم الترميز لهذا المتغير بـ **Log CP**.

- **لوغاريتم إجمالي الانفاق الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي):**

يمثل إجمالي الانفاق الحكومي مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة وإجمالي تكوين رأس المال، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وتم الترميز لهذا المتغير بـ **Log CD**.

- **لوغاريتم التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون، % سنويا):**

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط، للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، معبرا عنه بالنسبة المئوية، وتم الترميز لهذا المتغير بـ **Log INF**.

والجدول الموالي يوضح تعريف لجميع المتغيرات المستخدمة على النحو التالي:

الجدول 01: تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	تعريف المتغيرات	الرمز	الوحدة	المصدر
المتغير التابع	لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	LOG GDPPP	نسبة مئوية (%)	البنك الدولي (WDI)
المتغيرات المستقلة	لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص	LOG CP	الدولار الأمريكي	
	لوغاريتم إجمالي الانفاق الحكومي	LOG CD	الدولار الأمريكي	
	لوغاريتم التضخم	LOG INF	نسبة مئوية (%)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (WDI).

3. توصيف نموذج الدراسة:

اشتملت الدراسة على مجموعة من المتغيرات ذات العلاقة الكبيرة بموضوع الدراسة، وبناء على المتغيرات المدرجة في الدراسات السابقة التي تطرقت إلى ذات الموضوع مع اختلاف في أحد جوانبه، حيث تم الحرص على أن تشمل الدراسة جل المتغيرات دون إهمال أي منها لتكون ذات ميزة خصوصية على باقي الدراسات، مع مراعاة طبيعة العينة المدروسة والمتمثلة في الدول العربية، بالإضافة إلى مدى توفر البيانات لتكون الصياغة الرياضية العامة لنموذج الدراسة على النحو التالي:

$$\text{Log GDPP}_{it} = c + \beta_{1j} \text{Log CP}_{j(it)} + \beta_{2j} \text{Log CD}_{j(it)} + \beta_{3j} \text{Log INF}_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: (β_{kj}) معاملات النموذج، و $(i; 1, \dots, n)$ تمثل المقاطع (الدول) و $(t: 1, \dots, T)$ يمثل الزمن ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا الجزء سيتم استعراض الأدوات المستخدمة في الدراسة المتمثلة بالأساس في بيانات نماذج بانل

الساكن، من خلال ما يلي:

1. مفهوم نماذج بانل:

يمكن استخدام الأنواع المختلفة من البيانات بشكل عام في التحليل التطبيقي (التجريبي) والمتمثلة في السلاسل الزمنية، البيانات المقطعية وبيانات بانل، مجموعة البيانات التي تحتوي على ظاهرة لوحظت خلال فترات زمنية محددة تعرف باسم السلاسل الزمنية (مثال: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات ربع سنوية أو سنوية)، في السلسلة الزمنية كل من الملاحظات أو القيم وترتيبها لها أهمية كبيرة بينما في البيانات المقطعية يتم تمثيلها في مشاهدات مجموعة من الأفراد على مدى فترة زمنية أو نقطة واحدة (مثال: جرائم مسجلة في 50 ولاية أمريكية في سنة محددة)، وبالتالي تشير بيانات بانل إلى مجموعة البيانات التي تحتوي على بيانات متسلسلة زمنية وبيانات مقطعية (Ranjit (2007, pp. 01-02)، وقد بدأت فكرة تطبيق النماذج الطولية لأول مرة من بحث قدمه (Nerlove & Balestra, 1966) من خلال مشكلة تقدير نموذج الطلب على الغاز الطبيعي في المباني السكنية والصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتمد الباحثين لأول مرة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج طلب ديناميكي على بيانات بانل في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (Henningsen & Henningsen, 2019, p. 346).

كما توجد العديد من التسميات التي أطلقت على بيانات بانل فيمكن تسميتها بالبيانات المدمجة التي تتضمن عدد كبيراً ممن المفردات، ويمكن تسميتها بالبيانات الطولية "Longitudinal Data" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طولية، وكل هذه التسميات متشابهة لذا فإن استخدامها في الأدبيات التطبيقية كان عاماً. (Free , 2007, p. 02)

وبالتالي يأخذ النموذج العام لهذا النوع من البيانات الصيغة الرياضية التالية (حشاشي، 2017-2018،

الصفحات 158-159):

$$y_{it} = \beta_{0(it)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث:

y_{it} : تمثل قيمة المتغير التابع للملاحظة i عند الفترة الزمنية t :

$\beta_{0(it)}$: تمثل نقطة التقاطع في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t ، وهي تظهر الأثر الفردي حيث تحتوي على حد ثابت ومتغيرات خاصة بالأفراد.

β_j : تمثل قيمة ميل خط الانحدار

$X_{j(it)}$: تمثل قيمة المتغير المفسر j في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t

ε_{it} : تمثل حد الخطأ في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t ، وهذه القيمة تشمل الفرضيتين:

$$\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \text{ و } E(\varepsilon_{it}) = 0$$

وتعرف بيانات البانل بأنها تلك التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد أو الوحدات عند فترة زمنية محددة، بينما السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال مجال زمني، وبالتالي يقصد بها دمج البيانات المقطعية مع الزمنية ومن هنا تبرز أهمية استخدام بيانات بانل كونها تحتوي على معلومات تتعامل مع ديناميكية الزمن (T) وعلى مفردات متعددة (N) للحصول على (NT) مشاهدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه، إذا كان لدينا بيانات بانل بنفس عدد المفردات والفترات الزمنية فإننا نكون أمام بيانات بانل متوازنة (Balanced Panel Data) (بعلول، 2017-2018، صفحة 184)، أما عند اختلاف فترات الزمن من مفردة إلى أخرى تسمى هذه الحالة ببيانات بانل غير المتوازنة (Unbalanced panel Data) (Baltagi & Jung, , 2010, p. 154).

2. أهمية نماذج البانل:

إن البعد المضاعف الذي تمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، فيمكن مشاهدة عددا كبيرا من الوحدات على فترات زمنية قد تكون كبيرة أيضا، ومن مزايا الحجم الكبير للعينة هو الحصول على مقدرات للمعلمات تملك خصائص متقاربة مرغوبة (أي قريب من القيمة الحقيقية للمعلمات) ومن جهة أخرى فإن العدد المرتفع للملاحظات

يرفع من درجات الحرية مما يزيد من كفاءة المقدرات و يجعل تحيز المقدرات وتباينها يؤولان إلى الصفر، كما أن استخدام معطيات البائل سيتيح التخفيف من مشكلة التعدد الخطي (عشاوي، 2017-2018، صفحة 145).

اكتسبت نماذج بيانات البائل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في البيانات المعتمدة في التحليل (مصطو، 2015، صفحة 16)، والمقصود ببيانات البائل هي المشاهدات المقطعية مثل الدول أو الأسر أو السلع.....أخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، ويتفوق تحليل البائل على تحليلات البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها في العديد من الإيجابيات ويلخص كل من (Hasiao:2003 and Klevmarken:1989) فوائد تحليل البائل، ومنها (العبدلي، 2010، صفحة 204):

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن بيانات البائل محتوى معلوماتي أكثر من تلك في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الوصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بينات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البائل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- توفر نماذج البائل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما انها تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالة الاقتصادية مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البائل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates) في الانحدارات المفردة.
- تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" (unobserved heterogeneity) الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

3. نماذج بائل الساكنة:

تحتوي نماذج بائل الساكنة على ثلاثة نماذج أساسية (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية)، والتي سيتم عرضها على النحو الآتي:

1.3 نموذج الانحدار التجميعي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل حيث تكون فيه جميع المعاملات $\alpha_i \beta_i$ ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير فردي للوحدات، ويهمل أي تأثير للزمن) ويأخذ النموذج الصياغة التالية (عشاوي، 2017-2018، صفحة 145):

$$y_{it} = \alpha + X'_{it}\beta_k + \mu_{it} \quad i = 1, \dots, N \quad t = 1, \dots, T \dots (1)$$

يفترض هذا النموذج تجانس تباينات حدود الخطأ العشوائي بين الوحدات محل الدراسة ($\sigma_i^2 = \sigma_e^2$) وتباين مشترك (تغاير) معدوم ($cov(\mu_{it}, \mu_{js}) = 0$)، حيث أن ($i \neq j$)، كما يفترض هذا النموذج أنه يفي بكل الافتراضات المعيارية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتتمثل فرضيات نموذج الانحدار المتعدد والخاصة بالحد العشوائي في:

$$E(\mu) = 0$$

$$var(\mu) = \sigma^2 I \quad (\text{ثبات التباين})$$

$$E(\mu_{it}, \mu_{js}) = 0 \quad \text{حيث أن } (i \neq j) \text{ ، أي أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها}$$

$$E(X_i, \mu_i) = 0 \quad \text{حيث أن } (i \neq j) \text{ ، أي أن المتغيرات المفسرة غير مرتبطة بالخطأ العشوائي}$$

$$\mu \rightarrow N(0, \sigma^2 I)$$

تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات النموذج، بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير التابع والمتغيرات المفسرة بدءاً من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره $(N * K)^2$.

2.3 نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model with Country Specific Effects):

يلاحظ أنه في نموذج الانحدار التجميعي إذا كان هناك فروق أو اختلافات واضحة بين الدول المكونة للعينة محل للدراسة، فإن القيم المقدرة لمعاملات انحدار هذا النموذج الناتجة عن استخدام طريقة OLS سوف تكون متحيزة، ولعلاج هذه المشكلة توجد عدة بدائل مستخدمة في أدب الاقتصاد القياسي، منها الأخذ في الاعتبار للاختلافات بين الدول محل الدراسة من خلال استخدام المتغيرات الصورية لكل دولة من هذه الدول في فترة زمنية معينة لكي يعكس الآثار الثابتة للدول محل الدراسة ككل في هذه الفترة الزمنية في نموذج يسمى بنموذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة للدولة، ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة للدول في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملحوظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير عبر الزمن، حيث يفترض عدم حدوث تغيير على الأقل هذه المتغيرات خلال

الفترة الزمنية للدراسة وقد تؤثر هذه المتغيرات مباشرة على هذا المتغير أو بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على المتغيرات المستقلة في هذا النموذج، وتتمثل الآثار الثابتة للدولة في آثار كافة العوامل الثابتة عبر الزمن غير الملاحظ على تلوث البيئة، والتي تختلف من دولة لأخرى في دول العينة محل الدراسة، ومن أمثلة هذه العوامل: حجم الدولة أوضاع الصحة، تغيرات السياسة، كفاءة الأنشطة الحكومية.. الخ، ومن ثم فإن النموذج المذكور يعكس الفروق أو الاختلافات بين الدول المكونة لعينة الدراسة، ويكتب هذا النموذج على النحو التالي (الشوربجي، 2011، الصفحات 16-17):

$$y_{it} = \alpha_1 \delta_{1it} + \alpha_2 \delta_{2it} + \dots + X'_{it} \beta + \varepsilon_{it} \dots \dots (2)$$

$$i = 1, 2 \dots \dots, N$$

$$t = 1, 2 \dots \dots, T$$

حيث أن:

δ_{jit} : المتغير الصوري الخاص بالدولة i ، وتكون قيمة هذا المتغير مساوية للواحد الصحيح عندما $i = j$ ، بينما تكون مساوية للصفر عندما يحدث خلاف ذلك، β : معامل الميل، ويفترض في هذا النموذج ثبات قيمة هذه المعاملات لكل الدول وعبر الزمن.

يتبين من المعادلة السابقة أنها لا تشمل الحد الثابت العام α ، من أجل تجنب الازدواج الخطي التام بين هذا الحد والمتغيرات الصورية.

ويطلق على نموذج الآثار الثابتة بالصيغة التي توضحها المعادلة رقم (2) اسم نموذج المربعات الصغرى المشتمل على متغيرات صورية Model Least Squares with Dummy Variables (LSDV) حيث يتم تقدير هذه المعادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وفي المعادلة المذكورة يكون العدد الكلي لمعاملات الانحدار المقدره عبارة عن عدد معاملات انحدار المتغيرات الصورية المساوية لعدد الدول المكونة للعينة محل الدراسة (الآثار الثابتة للدول) ومعامل الميل للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج.

3.3 نموذج التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_ε^2 ولكي تكون معاملات النموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض أن تباين الخطأ ثابت (متجانس)

لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة في نموذج التأثيرات الثابتة، في هذا النموذج سوف يعامل معامل المقطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ .

أي أن (بعلول، 2017-2018، الصفحات 187-188):

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i \quad , 1, 2, \dots, N \dots \dots (3)$$

كما يمكن كتابة نموذج التأثيرات العشوائي بالشكل التالي:

$$y_{it} = \mu + v_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \dots \dots (4)$$

حيث أن:

v_i يمثل حد الخطأ العشوائي في مجموعة البيانات المقطعية.

ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (4) يحوي مركبين للخطأ هما v_i و ε_{it} ، يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها

$$\text{ان: } E(\varepsilon_{it}) = 0 \text{ و } \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

ومنه، ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$$E(W_{it}) = 0$$

$$\text{Var}(W_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات النموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{is} و W_{it}

$$\text{لا يساوي الصفر أي: } t \neq s, \text{cov}(W_{it}, W_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0$$

وعليه لتقدير معلمات هذا النموذج والحصول على مقدرات فعالة تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (Pesaran , 2015, p. 646) GLS.

4. إختبارات المفاضلة:

لتحديد النموذج المناسب لبيانات البانل وجب المفاضلة بين تلك النماذج على النحو التالي:

1.4 مضاعف لاجرانج:

يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء $\hat{\mu}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى (Greene, 2007, p. 205)، ولغرض الاختبار بين نموذجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نستخدم اختبار F المقيد وبالصيغة الآتية (حمودي و وادة، 2015، صفحة 108):

$$F = \frac{(R_2^2 - R_1^2)/m}{(1 - R_2^2)/(T - m)}$$

حيث يعبر كل من m و T على الوحدات وعدد المشاهدات على التوالي، في حين يعبر كل من R_1^2 و R_2^2 على معامل التحديد في النموذج الثاني والنموذج الأول على التوالي، ونختبر الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0 : \text{نقبل نموذج الإنحدار التجميعي} \\ H_1 : \text{نقبل نموذج التأثيرات الثابتة} \end{cases}$$

فإذا كانت قيمة F المحسوبة في المعادلة السابقة أكبر أو تساوي قيمة F الجدولية (أو كانت قيمة

$P\text{-value}$ أكبر من 0.05) فهنا نقبل الفرضية H_0 .

إذا تم إختيار نموذج التأثيرات الثابتة بوصفه نموذجاً ملائماً نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية لتحديد النموذج النهائي الملائم.

2.4 إختبار هوسمان (Hausman Test 1978):

يستخدم اختبار (Hausman 1978) في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات (Bourbonnais, 2015, p. 538)، فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد

استخدام إختبار **Hausman**، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية، ومن أجل تحديد أي النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط وفي الحالة التي تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة ولكن مقدرتا التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فإن مقدرتا التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة وأكثر كفاءة، وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي (بدروي، 2015-2015، الصفحات 219-220):

$$\begin{cases} H_0 : E(\alpha_i/X_i) = 0 \\ H_1 : E(\alpha_i/X_i) \neq 0 \end{cases}$$

بحيث تمثل:

H₀: هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة **GLS**.

H₁: وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية **OLS**.

وبالتالي تكون صيغة الاختبار ل **Hausman** على الشكل التالي:

$$H = (\hat{\beta}_{ols} - \hat{\beta}_{GLS})' [\text{Var}(\hat{\beta}_{ols} - \hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{ols} - \hat{\beta}_{GLS})$$

بحيث:

$(\hat{\beta}_{ols} - \hat{\beta}_{GLS})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

و $\text{Var}(\hat{\beta}_{GLS}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{ols})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

بحيث تتبع **H** تحت فرضية العدم توزيع كاي تربيع (X^2) مع درجة حرية **K** أي عدد المتغيرات المستقلة، فإذا تبين بأن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار **H** أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها لعينة من الدول العربية حيث خصص المطلب الأول من أجل التطرق لتقدير نماذج بانل الساكن؛ أما المطلب الثاني فخصص للتحليل الاحصائي والاقتصادي للنموذج المناسب لبيانات الدراسة.

المطلب الأول: تقدير النموذج الأنسب للدراسة

سيتم عرض ومناقشة تلك النتائج المتوصل إليها فيما يخص تقدير النموذج المناسب لعينة من الدول العربية من خلال تقدير النماذج الثلاثة لبانل الساكن؛ بالإضافة الى تحديد النموذج الأنسب لبيانات الدراسة وذلك بالمفاضلة بين هاته النماذج الثلاثة.

1. تقدير النماذج الثلاثة لبانل الساكن:

يبين الجدول الموالي نتائج تقدير نماذج بانل الساكن لبيانات عينة من الدول العربية كما يلي:

الجدول 2: نتائج تقدير نماذج بانل الساكن لعينة من الدول العربية

النماذج المقدرة			المتغيرات
التأثيرات العشوائية	التأثيرات الثابتة	الانحدار التجميعي	
9.539482*	8.931563*	23.09601*	الثابت
0.328658*	0.319205*	0.529109*	LOGCP
-0.402537*	-0.261920	-3.554421*	LOGDP
0.079324*	0.081160*	0.118901*	LOGINF
15.67026*	176.3471*	80.76501*	الاحصاء الكلية
(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	F-statisic
0.137454	0.903354	0.450953	معامل التحديد
			R-squared

0.218386	0.262120	0.132754	إحصاءة DW
----------	----------	----------	-----------

(*) معنوية المعلمة عند 5%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

يتضح من خلال الجدول 2 أعلاه نتائج تقدير نماذج بانل الساكن الثلاثة لبيانات عينة الدول العربية (نموذج الانحدار التجميعي؛ نموذج التأثيرات الثابتة؛ نموذج التأثيرات العشوائية)، وبالتالي يستوجب الانتقال الى الخطوة المالية المتمثلة في المفاضلة بين هاته النماذج الثلاثة، وذلك من خلال استخدام أساليب المفاضلة بالاستعانة باختبار فيشر (F) المقيد واختبار هوسمان Husman، لاختيار النموذج الأنسب للدراسة بغية إجراء عملية التحليل والمناقشة وفقا لهذا النموذج.

2. المفاضلة بين نماذج بانل الساكن:

بغية تحديد النموذج الأنسب للدراسة سيتم المفاضلة بين النماذج الثلاثة لبانل الساكن (نموذج الانحدار التجميعي؛ نموذج التأثيرات الثابتة؛ نموذج التأثيرات العشوائية) لعينة من الدول العربية، ولغرض الاختبار بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة نستخدم اختبار F المقيد الذي يستند على الفرضيتين التاليتين:

H_0 : نموذج الإنحدار التجميعي هو الملائم

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

نقوم بحساب قيمة F المحسوبة ومقارنتها مع قيمتها المجدولة على النحو التالي:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{\frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2)}{(N-1)}}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT-N-K)}$$

ومنه:

قيمة F المجدولة: $F_{(13-1, 299-13-3)} = 1.55$

قيمة F المحسوبة: $F_c = ((0.903354 - 0.137454) / (13-1)) / ((1 - 0.862546) / (257)) = 19.01$

بما أن:

قيمة F المحسوبة أكبر من F المجدولة نقبل الفرضية H_1 أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

وللمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية سيتم إجراء إختبار هوسمان، وبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملاءمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام إختبار Husman الذي تم شرحه مسبقاً وهذا لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملاءمة لتقدير النموذج، سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي النموذجين ينبغي إختياره.

حيث نستخدم هذا الإختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية وذلك من خلال الفرضيات التي يستند عليها هذا الاختبار، فإذا كان الاحتمال أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية H_0 في حين إذا كان الاحتمال أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية H_1 ، وتعطى فرضيات هذا الاختبار على النحو التالي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

ويوضح الجدول الموالي نتائج إختبار هوسمان:

الجدول 3: نتائج إختبار هوسمان لبيانات عينة الدول العربية (Husman Test)

Test Summary	Chi-Sq Statistic	Chi-Sqdf	Prob
Cross-section random	25.555682	3	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

من خلال الجدول (05) أعلاه والذي يوضح نتائج إختبار هوسمان بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار القيمة 0.0000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لبيانات عينة الدول العربية.

المطلب الثاني: التفسير الاحصائي والاقتصادي للنموذج الأنسب

سنحاول في هذا الجزء تحليل النموذج المناسب والمتمثل في نموذج التأثيرات الثابتة استنادا لما تم التوصل إليه في اختبارات المفاضلة، حيث تبين أن النموذج الملائم لبيانات الدراسة لعينة الدول العربية هو نموذج التأثيرات الثابتة أي أن الاختلاف الذي يحصل بين تلك الدول ناجم على الحد الثابت، حيث يتم تفسير النموذج الأنسب بالتطرق الى التحليل الاحصائي والاقتصادي كما يلي:

1. التحليل الاحصائي للنموذج الأنسب:

يتم تفسير النموذج الأنسب لبيانات عينة من الدول العربية من خلال التحليل الاحصائي لهذا النموذج، متضمنا كل من المعنوية الجزئية لمعاملات النموذج والمعنوية الكلية، بالإضافة الى القدرة التفسيرية وجودة التوفيق، وذلك على النحو الآتي:

1.1 المعنوية الجزئية:

يتبين من نتائج التقدير لنموذج التأثيرات الثابتة (الجدول رقم 2 والملحق رقم 3)، وجود معنوية ذات دلالة إحصائية لمتغير الائتمان الموجه للقطاع الخاص ومتغير التضخم، في حين غياب المعنوية الجزئية لمتغيرات الانفاق الحكومي، ويمكن تبين نتائج المعنوية الجزئية لجميع المتغيرات المستقلة كما يلي:

نلاحظ أن قيمة (T) الخاصة بمتغير لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص بلغت (6.199772) بدلالة إحصائية (0.0000) وهي أقل من 5%، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

في حين قيمة (T) الخاصة بمتغير لوغاريتم الانفاق الحكومي بلغت (-1.509258) بدلالة إحصائية (0.1323) وهي أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

أما قيمة (T) الخاصة بمتغير لوغاريتم التضخم فقد بلغت (3.858126) بدلالة إحصائية (0.0001) وهي أقل من 5%، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم التضخم والنمو الاقتصادي.

2.1 المعنوية الكلية:

بلغت قيم فيشر الاحصائية (176.3471) بقيمة احتمالية (0.000000)، مما يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة معنوي ككل.

3.1 القدرة التفسيرية وجودة التوفيق:

بلغت قيمة معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة (0.903354)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 90.3354%، بينما النسبة المتبقية 9.6646% تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

2. التحليل الاقتصادي للنموذج الأنسب:

بعد التطرق الى التحليل الاحصائي للنموذج الأنسب للدراسة لعينة من الدول العربية، اتضح وجود معنوية جزئية لمتغيري لوغاريتم التأمين الموجه للقطاع الخاص ولوغاريتم التضخم، في حين غياب المعنوية الجزئية لمتغير لوغاريتم الانفاق الحكومي، بينما هناك معنوية كلية لنموذج التأثيرات الثابتة ككل، بالإضافة الى وجود قدرة تفسيرية عالية لنموذج التأثيرات الثابتة لعينة الدول العربية، مما يمكننا الخوض في إجراء التحليل الاقتصادي للنموذج الأنسب يعتبر نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات عينة الدول العربية هو النموذج الأمثل والمناسب في تحليل الأثر بين النماذج المقدر، وعليه بناءا على نتائج التقدير يمكن كتابة الصيغة المقدر لهذا النموذج على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \log GDP_{it} = & 8.931563 + 0.319205 \log CP - 0.261920 \log DP \\ & + 0.081160 \log INF + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

من خلال هذه المعادلة التي تبين نموذج التأثيرات الثابتة لعينة من الدول العربية، يمكن تبيان التحليل الاقتصادي لهذا النموذج كما يلي:

بالنسبة لمعلمة لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص جاءت موجبة ومعنوية، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، مما يدل على وجود علاقة طردية بين لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ويفسر ذلك من خلال تأثير التمويل على تعزيز الاستثمار وزيادة استهلاك الأفراد، مما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، فزيادة الائتمان توفر الموارد المالية اللازمة للمشاريع خاصة الصغيرة والمتوسطة

مما يسهم في خلق فرص عمل وتحسين الكفاءة الإنتاجية، كما أن السياسات الحكومية الداعمة توفر بيئة اقتصادية مستقرة وتعزز فعالية هذا الائتمان، مما ينعكس إيجاباً على مستوى المعيشة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

بالنسبة لمعلمة لوغاريتم الانفاق الحكومي جاءت سالبة وغير معنوية، وقد اختلفت النظرية الاقتصادية بخصوص ذلك، بالتالي فقد تم إيجاد علاقة عكسية بين لوغاريتم الانفاق الحكومي ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، أي أن تلك الزيادة أو الانخفاض في لوغاريتم الانفاق الحكومي لا يؤثر في لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وقد يفسر ذلك بعدم فعالية الإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي الذي قد يكون السبب في ذلك هو سوء توجيه الأموال أو عدم كفاءتها، حيث يمكن أن يتم إنفاقها في قطاعات لا تعود بفائدة ملموسة على مستوى المعيشة، كما يمكن أن تلعب عوامل أخرى مثل: الاستثمارات الخاصة والسياسات الاقتصادية دوراً أكبر في التأثير على نصيب الفرد، مما يؤدي إلى عدم ظهور تأثير معنوي للإنفاق الحكومي في الفترة المدروسة.

بالنسبة لمعلمة لوغاريتم التضخم فقد جاءت موجبة ومعنوية وهي لا تتفق مع مجمل النظريات الاقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين لوغاريتم التضخم ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالتالي فإن إيجاد علاقة طردية بين لوغاريتم التضخم ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يمكن تفسيرها كون أن التضخم العالي بإمكانه أن يؤدي إلى تقليل الانفاق والإنتاجية في الاقتصادات المحلية لهاته الدول، مما يقلل من معدلات النمو الاقتصادي، في حين أن النمو الاقتصادي المستدام يستدعي استقرار في معدلات التضخم وعدم ارتفاعها بشكل كبير، حيث أن النمو الاقتصادي المستدام لعينة الدول العربية يساعد في تحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل وزيادة الانفاق والإنتاجية، بالتالي يعزز الطلب على السلع والخدمات، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة في الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، ولكن إذا كان هذا الارتفاع في معدلات التضخم محدوداً ومستقراً فإن ذلك لن يؤثر بشكل كبير على معدلات النمو الاقتصادي.

خلاصة:

من خلال الفصل التطبيقي والمتمثل في إجراء دراسة قياسية لأثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الحقيقي لعينة من الدول العربية للفترة (2000-2022) باستخدام بيانات البانل، تبين من خلال نتائج التقدير لبانل الساكن أن النموذج الأنسب لبيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، وبالتالي فهو النموذج الأكثر ملاءمة لتفسير أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الحقيقي لعينة من الدول العربية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغيري لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص ولوغاريتم التضخم مع لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، في حين غياب العلاقة المعنوية بين متغيري لوغاريتم إجمالي الانفاق الحكومي ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

الخاتمة

خاتمة:

حاولنا من خلال هاته الدراسة معالجة إشكالية الموضوع الممثلة الى أي مدى يؤثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية للفترة (2000-2022)، حيث تشكل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي محورا أساسيا في علم الاقتصاد، حيث يعتبر الائتمان وسيلة حيوية لتوفير السيولة اللازمة للأفراد والشركات، مما يعزز من قدرتهم على الاستثمار والاستهلاك، حيث أن زيادة الائتمان تمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم، مما يسهم في خلق فرص العمل وتحفيز النمو ومع ذلك يجب أن تتم إدارة الائتمان بحذر، حيث أن الإفراط في الاقتراض قد يؤدي إلى مخاطر اقتصادية مثل: فقاعات السوق، مما يستدعي تدخل السياسات النقدية لضبط مستويات الفائدة وتحقيق التوازن بين النمو والاستقرار، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على فصلين أساسيين، حيث تم التطرق في الفصل الأول الى الإطار النظري لكل من النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي، في حين تم التطرق في الفصل الثاني الى الجانب التطبيقي للدراسة ممثلا في قياس أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية للفترة (2000-2022).

1. إختبار فرضيات الدراسة:

1.1 الفرضية الأولى: (تعتبر نماذج البائل الأنسب في دراسة أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الدول العربية).

أكدت الدراسة صحة الفرضية الأولى بالنظر لما لاقته نماذج البائل من الاهتمام الواسع والكبير خاصة في الدراسات المهمة بالجانب الاقتصادي في الآونة الأخيرة، كونها تأخذ في عين الاعتبار تغير عامل الزمن مع تغير الاختلاف بين تلك الوحدات المقطعية على حد سواء وهو ما يتلاءم مع بيانات الدراسة.

2.1 الفرضية الثانية: (هناك أثر للائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية للفترة (2000-2022)).

من خلال القياس لأثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية للفترة (2000-2022) تبين وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لأثر هذا المتغير على النمو الاقتصادي مما يؤكد صحة هاته الفرضية.

3.1 الفرضية الثالثة: (وجود تأثيرات ثابتة للائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية للفترة (2000-2022)).

من خلال المفاضلة بين النماذج الثلاثة لبائل الساكن تم التوصل الى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب لدراسة أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية، أي أن الاختلاف الحاصل بين عينة الدراسة يرجع الى الحد الثابت، وهو ما يؤكد صحة هاته الفرضية.

2. النتائج:

- يعتبر الائتمان في القطاع الخاص أداة هامة في توفير السيولة اللازمة للأفراد والشركات الذي من شأنه المساهمة في توفير يد عاملة للقضاء على البطالة، الأمر الذي من شأنه تحفيز النمو الاقتصادي بشرط مراقبة هذا الأخير تجنباً للاستخدام المفرط.

- أظهرت اختبارات المفاضلة لنموذج بانل الساكن أن النموذج الأمثل لدراسة أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية للفترة (2000-2022) هو نموذج الآثار الثابتة، وبالتالي فإن الاختلاف بين دول عينة الدراسة تعود الى الاختلاف في الحد الثابت.

- بناء على نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة والتي أظهرت وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين متغير لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع متغير لوغاريتم الائتمان الموجه للقطاع الخاص، مما يدل على أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص يؤثر على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية المستخدمة للفترة (2000-2022).

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم التضخم ولوغاريتم نصيب إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدول العربية المستخدمة في الدراسة.

- غياب العلاقة المعنوية بين إجمالي لوغاريتم الانفاق الحكومي ولوغاريتم نصيب إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدول العربية المستخدمة في الدراسة.

3. توصيات الدراسة:

هناك مجموعة من التوصيات التي نسوقها والتي بالإمكان الاستفادة منها، يمكن إيجازها فيما يلي:

- ضرورة وضع سياسات مالية تدعم الائتمان الموجه للقطاع الخاص، مع التركيز على القطاعات الحيوية مثل الصناعة والخدمات.

- تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الخاصة من خلال تبسيط الإجراءات القانونية والضرائبية.
- زيادة الشفافية في القطاع المالي لتعزيز الثقة بين المقرضين والمستثمرين.
- الاستثمار في البنية التحتية لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين الوصول إلى التمويل.
- توفير حوافز للابتكار في القطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

4. آفاق الدراسة:

على ضوء دراستنا والتمثلة في أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الحقيقي: دراسة حالة لمجموعة من الدول العربية للفترة (2000-2022) ونظرا لأهمية البالغة لعنصر وعامل الائتمان الخاص لارتباطاته بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالتالي يمكن الاستفادة من ذلك في إعداد دراسات أخرى من خلال إضافة متغيرات ثانوية على هاته الدراسة، كما بالإمكان تغيير المتغير التابع أو تمديد الفترة الحالية وعينة الدراسة، لتكون على شكل إضافة جديدة مقارنة مع تلك الدراسات الحالية، أو مع دراسات سابقة أخرى بغية إثراء البحث في ذات السياق.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- ابراهيم محمد أحمد. (2019). *مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور النظريات والسياسات النقدية* (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- أشواق بن قدور. (2013). *تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الاردن: دار الراجحة للنشر والتوزيع.
- بلعوز بن علي. (2004). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- توفيق النجفي سالم ، و تركي القرشي صالح محمد . (1988). *مقدمة في اقتصاد التنمية*. جامعة الموصل، العراق: دار الكتاب للطباعة والنشر.
- زينب عوض الله، و أسامة محمد الفولي. (2003). *أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي*. بيروت: دار المنشورات الحلبي الحقوقية.
- سوزي عدلي ناشد. (2008). *مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي*. بيروت-لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2003). *اتجاهات حديثة في التنمية*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- عبد الله خبابة. (2014). *تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2010). *الائتمان المصرفي ومخاطره (منهج متكامل)* (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة-جمهورية مصر العربية: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- علي كنعان. (2012). *النقود والصيرفة والسياسة النقدية* (المجلد الطبعة الأولى). بيروت: دار المنهل اللبناني.

قائمة المراجع

- محمد عبد العزيز عجمية، و آخرون. (2008). *التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص، النظريات الاستراتيجية-المشكلات*. جامعة الإسكندرية: مطبعة البحيرة.
- محمد كمال كامل عفانة. (2005). *إدارة الائتمان المصرفي*. عمان-الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- محمد صالح تركي القرشي. (2010). *علم اقتصاد التنمية (الإصدار الطبعة الأولى)*. عمان، الأردن: اثراء للنشر والتوزيع.
- مدحت القرشي. (2007). *التنمية الاقتصادية -نظريات وسياسات وموضوعات-* (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار وائل للنشر.
- مهند حنا نقولا عيسى. (2010). *إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية (المجلد الطبعة الأولى)*. الأردن- عمان: دار الرابية للنشر والتوزيع.

2. الأطاريح والذكرات:

- أحمد ضيف. (2015/2014). *أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)*. (تخصص نقود مالية، المحرر) جامعة الجزائر -3-: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- براهيم اسماعيل. (2022/2021م). *اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة لعينة من الدول النامية للفترة (1990-2020)*. أدرار: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي، جامعة أحمد دراية.
- حسبية مداني. (2017/2016). *أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي*. (تخصص اقتصادي مالي، المحرر) جامعة جيلالي اليابس -سيدي بلعباس-: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،.
- زوهير بن جدو . (2024/2023). *دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر*. (تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، المحرر) جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه.

قائمة المراجع

- زين الدين بن قلبية. (2016/2015). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- سليمة حشاشي. (2018-2017). نحو نموذج مقترح لتقييم الأصول المالية في الأسواق المالية العربية -دراسة قياسية . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 ، الجزائر.
- سمية بوقفطان . (2023/2022). أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2019. (تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المحرر) جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- سهام مسغوني. (2021/2020). التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار النفط-دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة (1990-2018). (تخصص نقود ومالية، المحرر) جامعة محمد بوضياف -المسيلة-: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- سيدي احمد كيداني. (2013/2012). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية. (تخصص اقتصاد، المحرر) جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- صباح زروخي. (2017/2016). اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية.
- عابد العبدلي. (2010). محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. البنك الاسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 16(1).
- عادل زقير. (2015/2014). أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012). بسكرة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر.

قائمة المراجع

- عبد الحفيظ عيسى. (2015/2014). مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر. تلمسان: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابو بكر بلقايد.
- علي عيشاوي. (2017-2018). محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد تطبيقي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- فتيحة بنابي. (2009/2008). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-. (تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، المحرر) جامعة محمد بوقرة -بومرداس-: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.
- لعمرية لعجال. (2017/2016). أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1997-2014. جامعة باتنة 1- الحاج لخضر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية.
- محمد بن عزة . (2014-2015). ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي. الجزائر: جامعة تلمسان.
- محمد حقيقة. (2019/2018م). اثر الاداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة(2005-2014). ورقة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نادية مسعودي. (2012/2011). دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات PANEL. جامعة الجزائر -3-: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي.
- نوفل بعلول. (2017-2018). أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

- وفاء قورصو. (2019/2018). أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، . (تخصص اقتصاد كلي، المحرر) جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان:- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.

3. المقالات:

- أعراب وهيبة، و ساحلي لزهر. (أفريل، 2023). تحليل تجريبي للعلاقة بين ائتمان القطاع الخاص، النمو الاقتصادي لحالة الجزائر (1980-2020). مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد: 06(العدد: 01)، 100.
- بدر حمدان. (ديسمبر، 2020). التمويل الخارجي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين. مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد الحادي عشر(العدد الخامس)، 75.
- رفاة عدنان نجم، و آخرون. (09 30، 2022). أثر الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي الأردني للمدة (1990-2019). مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد 3(العدد 3).
- سهام بوعباش. (24 10، 2021). الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص: كمؤشر للصناعة المصرفية الحديثة وكداعم أساسي للنمو الاقتصادي "دراسة قياسية لدول شمال افريقيا باستخدام نماذج البائل". مخبر الدراسات والبحوث في الاقتصاد الرقمي، المجلد 15(العدد 2).
- فيصل أحمد محمد خليفة الكندري، و آخرون. (يناير، 2021). تأثير الائتمان المصرفي في الاقتصاد الكويتي: دراسة تحليلية للمدة من 2010 إلى 2019. مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، المجلد 2(العدد 1).
- ناصر الدين قريبي، و آخرون. (30 07، 2020). أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2016)، . (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المحرر) مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، 160-161.
- وفاء القورصو. (11 12، 2018). أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (1981-2016). مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13(العدد 1).

قائمة المراجع

- مصطو ن، (2015). الإصلاحات السياسية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على عينة من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. مجلة جامعة زاخو، العراق. (1)8 ،
- حاج صحراوي حمودي، و راضية وادة. (2015). ، "محددات الطلب على النقود في كل من الجزائر، المغرب وتونس - دراسة قياسية باستخدام البيانات المقطعية الزمنية". (6). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Arne Henningsen ،Géraldine Henningsen " .(2019) .*Analysis of panel data using R* , *Panel Data Econometrics* . Academic Press.
- Free , A. (2007). *Logitudinal and panel Data*. Madison: University of Wisconsin.
- Greene, H. W. (2007). " *Econometric Analysis*". New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River,,: 6th ed.
- Baltagi , B., & Jung , B. (2010). "Testing for heteroskedasticity and serial correlation in a random effects Panel Data Model". *Journal of Econometrics*, 154(2), 122-124.
- Bourbonnais, R. (2015). *Econometrie Cours et exercice corrigés* (éd. 9é edition). Dunod, Paris
- Free , A. (2007). *Logitudinal and panel Data*. Madison: University of Wisconsin.
- Henningsen, A., & Henningsen, G. (2019). "Analysis of panel data using R", *Panel Data Econometrics*. Academic Press.
- Pesaran , M. H. (2015). *Time series and panel data econometrics* . Oxford University Press: first Edition.
- Ranjit , b. k. (2007). "the econometric analysis using banel data". new delhi: I.A.S.R.I.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق 1: العينة المستخدمة في الدراسة

الرمز	الدولة	الرقم	الرمز	الدولة	الرقم
OMN	عمان	7	ALG	الجزائر	1
QAT	قطر	8	EGY	مصر	2
SAU	المملكة العربية السعودية	9	IRQ	العراق	3
SDN	السودان	10	JRD	الأردن	4
TUN	تونس	11	LBY	ليبيا	5
KWT	الكويت	12	MRT	موريتانيا	6
LBN	لبنان	13			

المصدر: من إعداد الطالب.

الملحق 2: نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: LOGGDPP
Method: Panel Least Squares
Date: 09/13/24 Time: 20:10
Sample: 2000 2022
Periods included: 23
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 299

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCP	0.529109	0.056807	9.314084	0.0000
LOGDP	-3.554421	0.238651	-14.89382	0.0000
LOGINF	0.118901	0.043730	2.718975	0.0069
C	23.09601	1.008663	22.89765	0.0000
Root MSE	0.852734	R-squared	0.450953	
Mean dependent var	8.915887	Adjusted R-squared	0.445370	
S.D. dependent var	1.152753	S.E. of regression	0.858496	
Akaike info criterion	2.546017	Sum squared resid	217.4193	
Schwarz criterion	2.595521	Log likelihood	-376.6295	
Hannan-Quinn criter.	2.565831	F-statistic	80.76501	
Durbin-Watson stat	0.132754	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviwes 12.

قائمة الملاحق

الملحق 3: نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: LOGGDPP
Method: Panel Least Squares
Date: 09/13/24 Time: 20:13
Sample: 2000 2022
Periods included: 23
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 299

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCP	0.319205	0.051487	6.199772	0.0000
LOGDP	-0.261920	0.173542	-1.509258	0.1323
LOGINF	0.081160	0.021036	3.858126	0.0001
C	8.931563	0.744438	11.99773	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.357768	R-squared	0.903354
Mean dependent var	8.915887	Adjusted R-squared	0.898231
S.D. dependent var	1.152753	S.E. of regression	0.367742
Akaike info criterion	0.889158	Sum squared resid	38.27133
Schwarz criterion	1.087175	Log likelihood	-116.9291
Hannan-Quinn criter.	0.968413	F-statistic	176.3471
Durbin-Watson stat	0.262120	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviwes 12.

الملحق 4: نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: LOGGDPP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/13/24 Time: 20:12
Sample: 2000 2022
Periods included: 23
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 299
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCP	0.328658	0.050058	6.565561	0.0000
LOGDP	-0.402537	0.170921	-2.355097	0.0192
LOGINF	0.079324	0.020986	3.779805	0.0002
C	9.539482	0.753990	12.65201	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.631053	0.7465
Idiosyncratic random		0.367742	0.2535

Weighted Statistics			
Root MSE	0.378981	R-squared	0.137454
Mean dependent var	1.075463	Adjusted R-squared	0.128682
S.D. dependent var	0.408747	S.E. of regression	0.381542
Sum squared resid	42.94444	F-statistic	15.67026
Durbin-Watson stat	0.218386	Prob(F-statistic)	0.000000

Unweighted Statistics			
R-squared	0.107975	Mean dependent var	8.915887
Sum squared resid	353.2369	Durbin-Watson stat	0.026550

قائمة الملاحق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviwes 12.

الملحق 5: إختبار هوسمان (Husman)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	25.555682	3	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviwes 12.